العلاقة بين الأجور والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني 2004-2020

إعداد

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

2021م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الأجور والبطالة، ومدى وجود تأثير من قبل مستويات الأجور النقدية بالإضافة إلى متغيرات أخرى على معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2004-2020)، حيث تم التطرق إلى مفهوم البطالة والأجور في النظريات الاقتصادية، ومدى اختلاف المفاهيم والأنواع بين هذه النظريات، وكذلك تم توضيح تطور معدلات البطالة ومستويات الأجور خلال فترة الدراسة في الاقتصاد الفلسطيني، وتم التطرق إلى تأثير جائحة كورونا على البطالة والأجور في الأراضي الفلسطينية، وتم الاعتماد على البيانات الربعية والاحصائيات من المصادر المحلية كما استخدم الباحث المنهج القياشي لبناء نموذج قياشي عن طريق استخدام السلاسل الزمنية وإجراء عدة اختبارات من بينها اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك لبيان مدى استقرارية السلسلة وإظهار العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الأجور النقدية والتضخم والبطالة على المدى الطويل، وهو ما يخالف النظريات الإقتصادية، والدراسات الأدبية، والتي أكدت على وجود علاقة عكسية بين الأجور والبطالة، كما وضحها منحنى فيلبيس (Phillips Curve)، وهذا ناتج عن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض الأجور الحقيقية مقابل ارتفاع المستوى العام للأسعار واختلاف الأجر اليومي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل، إضافة إلى التضخم المستورد القادم من الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني وتأثره بارتفاع المستوى العام للأسعار في إسرائيل، كذلك تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بعدم وجود عملة فلسطينية تمكنه من التحكم في المستوى العام للأسعار. كل هذه الأسباب جعلت من العلاقة الطردية بين الأجور والبطالة خلال فترة الدراسة.

في ضوء ذلك أوصت بعدد من السياسات تدفع نحو تخفيض معدلات البطالة، وزيادة مستوى الأجور الحقيقية مقابل المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الأجور، النمو الاقتصادي، التضخم، السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك

مقدمة:

لا يخفى على أي انسان يقطن في هذا الكوكب، بأن مشكلة البطالة هي مرض حقيقي يواجه اقتصاديات دول العالم ويؤرق تفكيريهم بشكل مستمر، حيث تواجه هذه الاقتصاديات وخاصة الدول النامية العديد من الاختلالات الهيكلية في سوق العمل نتيجة مشكلة البطالة والتي تعيق عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي تسعى لها دول العالم أجمع لتحقيقها لزيادة النمو الاقتصادي في دولها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياشي.

لذلك تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تؤثر على صحة الاقتصاد، لما لها من تأثير على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي يعد مستوى البطالة المرتفع هو أحد أعراض الركود الاقتصادي، لذلك دائما ما يتباحث الاقتصاديون حول مسببات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيها، وتؤدي إلى رفع مستوياتها، حيث أنه هناك إجماع من قبل الاقتصاديين في النظريات الأدبية على أن الاستقرار الاقتصادي لأي دولة من حيث (النمو الاقتصادي، الأجور، التضخم)، يؤثر بشكل حاسم على معدلات البطالة، حيث إن هذه العوامل من شأنها عندما تصل إلى مستويات جيدة من حيث الاستقرار الاقتصادي أن تعمل على زيادة فرص التشغيل وامتصاص البطالة.

وبطبيعة الحال تعاني فلسطين كأحد الدول النامية والعربية من هذه المشكلة على مدى عقود من الزمن، بل وتتصاعد هذه الازمة بشكل ينبأ بحدوث كوارث على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياشي، ولذلك اهتمت هذه الدراسة بمشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني وعلاقتها بالأجور، نظرا للدور الرئيسي الذي تلعبه الأجور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في كونها تحدد المستوى المعيشي للفرد وبالتالي التأثير على الرفاهية، وبالتالي يمكن التعبير عن هذه الإشكالية عبر التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين البطالة والأجور في الاقتصاد الفلسطيني؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الواقع التاريخي للبطالة للاقتصاد الفلسطيني وماهي أسباب هذه البطالة ومسبباتها، بالإضافة إلى التعرف على الأجور وما مدى علاقتها بالبطالة، وهل تؤثر فيها، بالإضافة إلى التعرف على متغيرات أخرى مثل التضخم والنمو الاقتصادي ومدى قدرتهم على التأثير في مستويات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

وتهدف هذه الدارسة إلى التعرف على العراقيل والمعوقات التي تواجه الحد من مستويات البطالة، مع اقتراح بعض من السياسات المناسبة لتطوير ومعالجة هذه المشكلة.

تم تنظيم ما تبقى من الدراسة على النحو التالي: القسم الثاني والثالث يستعرض الأدبيات والإطار النظري، القسم الرابع: واقع البطالة والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، القسم الخامس البيانات ومنهجية الاقتصاد القياشي، القسم السادس: نتائج تقدير النماذج القياسية، القسم السابع: أهم النتائج ونقاشها، القسم الثامن التوصيات.

2.1 أدبيات الدراسة:

إنطلاقاً من أفكار العالم الاقتصادي David Card والذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد للعام 2021، والتي تمحورت على أن زيادة الحد الأدنى للأجور لا تقود حتما إلى إلغاء الوظائف، وأن زيادة العمالة لا تؤدي إلى خفض رواتب العمال، وأن التعليم يساهم في خفض نسب البطالة، وكيف كان التعليم هو رأس مال بشري ذو عائد اقتصادي مرتفع جدا. كل هذه الأفكار تقود إلى اعتبار سوق العمل الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي العمل من أصحاب الأعمال، مع عارضي العمل من العمال، ويتأثر سوق العمل عادة بمستوى الأداء الاقتصادي، ويؤثر فيه، لذلك فإن أهمية دراسة سوق العمل، والتعرف على خصائصه، تنبع من أنه المورد الوحيد الذي يقدم القوى البشرية القادرة والراغبة والمستعدة للعمل (عيسى،2013).

وفي ظل تركيز الورقة البحثية على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعتبر من أهم الأسواق التي تسترعي الانتباه، لما يشكله من أهمية على مستوى الفرد والمجتمع، فبالإضافة إلى انعكاساته الاقتصادية على المجتمع فان له تأثير كبير على الأفراد (نصر، 2003)، وبشكل عام يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية بالغة الخطورة سببتها سبعة عقود من الاحتلال للأراضي الفلسطينية ومن مظاهرها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني واعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية لخلق فرص العمل التي تراجعت بشكل حاد في السنوات العشر الأخيرة مما أدى إلى فقدان القوى العاملة الفلسطينية لفرص العمل المتاحة في الأسواق الخارجية (شيخ العيد،2021)، ونتيجة لهذه الاختلالات كان لابد من ظهور مشكلة البطالة والأجور وطبيعة العلاقة بينهما، حيث تكتسي دراسة الأجور لدى المفكرين أهمية اقتصادية بالغة، حيث يعتمد عليها العمال وعائلتهم اعتماداً كليا لتوفير احتياجاتهم الضرورية للحياة، أما البطالة فتعتبر من أكبر المشكلات التي تواجهها الاقتصاديات، خاصة على مستوى الدول النامية، مما جعلها محل الدراسة والاهتمام لدى الكثيرين من الباحثين والمفكرين (جمال، محمد، نسرين، 2019).

كذلك يمكن اعتبار معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية للسياسات الاقتصادية لما له من دلالات وانعكاسات على الاقتصاد بمستوييه الكلي والجزئي، فعلى المستوى الكلي يؤثر ارتفاع معدل البطالة إلى حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد جراء خسائر إنتاجية هؤلاء العمال المتعطلين عن العمل وارتباط ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي، اما على المستوى الجزئي فيؤثر ارتفاع معدل البطالة على انعكاسات أتية على رفاهية الاسرة من حيث أثره المباشر على دخل الاسرة وميزانياتها وبالتالي رفاهية الافراد (الطلافحة، 2012).

أما طبيعة العلاقة بين البطالة والأجور وتحديدها فليس أدل من ذلك إلا منحنى فليبس والتي وضحها من خلال منحنى حمل اسمه ويعتبر كأداة لسياسة اقتصادية، وحسب منحنى فليس هناك علاقة عكسية بين مستوى ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة، فعند ارتفاع الطلب الكلي يعمل المنتج على زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على توظيف عناصر الإنتاج أكثر ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار السلع والخدمات (جمال، محمد، نسرين، 2019)، ووجدت العديد من الدراسات علاقة سلبية ذات دلالة

إحصائية بين البطالة والأجور في بلدان مختلفة ، ولكن قوة العلاقة تختلف، حيث أن الأجور الأكثر حساسية تستجيب لتغير مستوى البطالة أكثر مرونة في سوق العمل (Seputiene،2011).

وفي ظل الحديث عن البطالة، هناك العديد من الدراسات التي ربطتها بالتضخم، حيث يعتبر موضوع البطالة والتضخم من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام والبحث في كافة الدول لاسيما المتقدمة، حيث إن تخفيض البطالة يعتبر الهدف الرئيسي لأي اقتصاد، إلا أنه قد يتم تحقيقه على حساب أهداف أخرى لاسيما هدف استقرار المستوى العام للأسعار. وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين، وعلاقة بعضهما ببعض، وقد شجعت دراسة فيليبس التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الستينات، الكثير من الاقتصاديين لدراسات علمية بين البطالة والتضخم (شيخ العيد، 2021).

كذلك فإن معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم مراقبتها عن كثب أكثر من غيرها، وبالرغم من الجدل المتزايد بين اقتصاديي العمل حول مدى قدرته على التنبؤ بالوضع الاقتصادي، إلا أن صناع السياسة ما زالوا يستخدمونه كمقياس للخمول في سوق العمل، والأهم من ذلك، أنهم يدللون به على الخمول الاقتصادي بشكل عام (داود، 2008)، ولو عدنا إلى بدايات العلاقة بين البطالة والتضخم فنجد أنها في عام 1958، اقترح ويليام فيليبس وجود علاقة مقايضة بين البطالة والتضخم في المملكة المتحدة. منذ ذلك الحين، عُرفت العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم باسم "منحنى فيليبس". على الرغم من وجود بعض الانتقادات فيما يتعلق بالافتراضات الأساسية لهذه الفرضية، إلا أن منحنى فيليبس لا يزال أحد أهم الأسس في الاقتصاد الكلي. لقد مر نصف قرن منذ أن طرح فيليبس فكرته ، وقد استحوذ موضوع "منحنى فيليبس" على أذهان العديد من الباحثين وأثار العديد من الاستفسارات الأكاديمية (Furuoka،2007)، وكذلك يعد التضخم والبطالة جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد السوق ، ولهما عواقب اجتماعية واقتصادية على سكان البلدان التي تحدث فيها هذه العمليات، بالنسبة لمعظم السكان الأصحاء ، فإن البطالة المتزايدة عادة تعني كارثة وغالبًا ما تؤدي البطالة إلى عواقب وخيمة، مثل انخفاض الدخل والقوة الشرائية ، مما يؤدي بدوره إلى عدم القدرة على رفع مستويات معيشتهم، أما التضخم الذي كان كثير منا يسميه "عدو المجتمع رقم " 1" ، فإن مجال نشاطه هو زيادة أسعار السلع والخدمات (Alisa، 2015).

وفي ظل الأجور كان لابد من ربطها بالتضخم من قبل العديد من الدراسات الأدبية، حيث إن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور والرواتب النقدية (الإسمية) والذي يتجسد في انخفاض الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي). بهذا المعنى يعد التضخم بمثابة ضريبة متحيزة ضد ذوي الدخول الثابتة والمحدودة مثل العمال وصغار الموظفين ومتوسطيهم حيث عادة ما يكون معدل الارتفاع في دخولهم النقدية أقل من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار(صبيح، 2015).

أما الدراسات التي ربطت الأجور بالإنتاجية، حيث إن عنصر العمل أحد أهم العناصر في العملية الإنتاجية، بل هو العنصر الذي يقود العملية بأكملها، ومن ثم قاطرة النمو الاقتصادي بالكامل، وذلك من خلال أثره على رفع معدلات الإنتاج، ونظرا لما يعانيه الاقتصاد القومي من مشكلات لعل أبرزها ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، مما ينعكس أثر على الناتج القومي ومستوى المعيشة، والذي يعتبر علاجهما أساسا لتحقيق العدالة الاجتماعية (علي، 2016)، ولو تطرقنا إلى وجهات النظر الكلاسيكية والكنزية على العلاقة بين العمل والأجور: تطورت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة حول فكرة أن المنافسة تقوم بسرعة كبيرة بتعديل الأجور من أجل القضاء على الطلب أو العرض الزائد في سوق العمل، حيث

يقول Pigou "مع المنافسة الحرة تمامًا، سيكون هناك دائمًا ميل قوي في العمل لأن تكون معدلات الأجور مرتبطة جدًا بالطلب الذي يتم توظيف الجميع فيه" (Apergis،2008).

وبعد استعراض هذه الدراسات والتي عرضت علاقة البطالة بالأجور تارة، وتارة أخرى علاقة البطالة بالتضخم، وفي دراسات أخرى كانت العلاقة بين الأجور والتضخم والإنتاجية والعمالة، نلاحظ أن الهدف من هذه الدراسة واحد هو فهم أدبيات مشكلة البطالة والتضخم والأجور، ومحاولة وضع حلول عملية للتخفيف من أثارها المدمرة للاقتصاديات الناشئة وحتى المتطورة، ولذلك نلاحظ أن بعض الدراسات اعتبرت ان البطالة كمتغير تابع يتأثر بعوامل مثل التضخم الذي تم اعتباره متغيرا مستقلا يؤثر في البطالة (شيخ العيد،2021؛ عقون،2011؛ Alisa، 2015)، في حين اعتبرت دراسة (Furuoka،2007) أن المتغير التابع هو التضخم وان البطالة هو المتغير المستقل باستخدام منحنى فليبس. أما علاقة الأجور بالبطالة فهناك دراسات اعتبرت الأجور متغير مستقل والبطالة متغير تابع (جمال، محمد، نسرين، 2019؛ Seputiene،2011). بشكل عام هناك قوانين ومنحنيات نظرية تدرس هذه العلاقات، حيث لابد من دراسة منحنى فيلبيس لتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة أو الأجور والبطالة، كذلك قانون اوكيون الذي يركز على تأثير النمو الاقتصادي على البطالة.

ومن مبين التوصيات والخلاصات للدراسات الأدبية عن الأجور والبطالة (Alisa، 2015)، حيث يقول: "يوفر منحنى فيليبس رؤى مهمة لواضعي السياسات، إنه يشير إلى أن وضع الاقتصاد الكلي المثالي مع استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو المستقر لا يمكن تحقيقه في بعض المواقف قصيرة الأجل. إذا اختارت الحكومة السياسة النقدية أو المالية، من أجل التعامل مع وضع محدد قصير الأجل، فعليها أحيانًا أن تقرر ما إذا كانت ستختار بطالة أعلى أو تضخم أعلى".

وفي توصية أخرى اعتمدت الدراسات المختلفة لتقييم أثر النمو الاقتصادي على البطالة على قانون أوكون، والذي يقيس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال تقدير معامل أوكن وقد تم تقدير هذه العلاقة بشكل واسع حول العالم، وبينت معظم الدراسات وجود علاقة أوكون مستقرة إلا أن قيمة معامل أوكون تختلف بين الدول، ومع أن كثير من الدراسات بينت أن قيمة معامل أوكون تختلف في فترات النمو و فترات الانكماش، إلا أن قانون أوكون يشكل أساسا مهما لتحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وكذلك فهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص، بغض النظر عن معامل قانون أوكون فان هذا القانون لا ينطبق على الدول العربية حسب النتائج، لذلك مما يزيد المشكلة أن البطالة الهيكلية لبلدان العربية لم تتأثر بالنمو الاقتصادي أي أن النمو الاقتصادي لم يؤثر على هيكل الاقتصادات العربية بشكل إيجابي يؤدي إلى نقص البطالة وهذا يتماشى مع ما ذهب إليه Michael Spince إلى أن النمو الاقتصادي لم يؤثر في الهياكل الاقتصادية التي بقيت ساكنة مما أدى إلى خلل هيكلي في الاقتصاديات العربية بشكل عام وأسواق العمل بشكل خاص، ولذلك يمكن تفسير النتيجة بأن أسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الأجور (الطلافحة، 2012).

تتفق هذه الورقة مع الدارسات السابقة حول مدى صعوبة تحديد العلاقة بين الأجور والبطالة نظرا لوجود عوامل مهمة تدخل في هذه المتغيرات رغم تأكيد منحنى فيليبس على وجود العلاقة السببية العكسية بين البطالة والأجور في الاجل القصير على الأقل، لذلك ستضيف هذه الورقة على الدراسات الأدبية السابقة التالي تم إدخال متغيرات تفسيرية ومستقلة تفسر سبب وجود البطالة مثل الأجور والنمو الاقتصادي والتضخم، اعتبار البطالة متغير تابع، الفترة ستكون جديدة من عام 2004 – 2020 وهي فترة حديثة ووجود نتائج حديثة، استخدام السلاسل الزمنية عن طريق تقسيم السنة إلى ارباع، جميع البيانات ستكون نسبة مئوية لتسهيل قراءة البيانات، استخدام Phillips – Perron Test For Unit Root، استخدام – Dickey

Fuller Test For Unit Root، استخدام Johansson-Josie Los Cointegration استخدام طريقة المربعات الصغرى المحدثة.

3.1 الإطار النظري للبطالة والأجور:

3.2 البطالة:

"وقف طفل صغير أمام والدته وهو يرتعش من قسوة البرد في أحد أيام شتاء عام ١٩٢٩ وسألها ببراءة: لماذا لا تدفئ المنزل يا أمي؟ قالـت الأم: لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولـدي. فسألـها الطـفل: ولمـاذا لا يوجد فحم بالمنزل؟ أجابت الأم: لأن والدك متعطل عن العمل. وعاد الابن يسألها: ولماذا يتعطل أبي عن العمل؟ قالت الأم: لأنه يوجد فحم كثير بالأسواق يا ولدي" (زكي،1998).

أصبحت البطالة ظاهرة مرضية تعاني منها جميع المجتمعات الإنسانية سابقاً وحاضراً ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، كما تعد مطلبا أساسيا هاماً للسياسة الاقتصادية، لذلك سيتم استعراض في هذا الجزء بشكل موجز أهم التعاريف المستخدمة لتوضيح معنى البطالة، والنظريات الاقتصادية المفسرة لها.

3.2.1 تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة على انها عدم ممارسة الشخص العمل سواء كان هذا العمل عضليا أو ذهنيا، وسواء أكان عدم ممارسته للعمل بإرادته أو غير إرادته (عبد السميع، 2008). وبالتالي، يحمل تعريف البطالة ثلاثة عناصر: عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر، أو قلة فرص العمل المعروضة، مع كثرة الطلب عليها. عدم إسناد عمل أيا كان نوعه إلى الشخص. عدم قيام الشخص بعمل ما بناءً على رغبته في عدم العمل.

كذلك عرفت منظمة العمل الدولية أن البطالة هي: ذلك الفرد المتعطل عن العمل، ويكون فوق سن معين ولديه قدرة على العمل، ورغبة فيه، ويبحث عنه، عند مستوى من الأجر المتعارف عليه، ولكن لا يجد هذا العمل (القريشي،2007).

شكل رقم (1): مفهوم البطالة

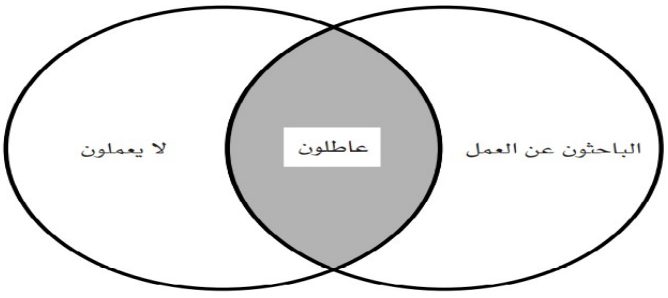

المصدر: (زكي،1998)

3.2.2 قياس البطالة:

تختلف طرق قياس البطالة من دولة لأخرى، وبشكل عام يتم قياس البطالة إما بالمقياس العلمي أو الرسمي:

- القياس الرسمي:

حيث إن عدد العمال العاطلين نسبة إلى العدد الكلي المشاركين في القوى العاملة في فترة زمنية معينة، ويتم قياسها كالتالي: معدل البطالة = عدد العاطلين / (قوة العمل * 100)، حيث أن قوة العمل هي جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل (القريشي،2007).

- القياس العلمي:

يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقق التوظيف الكامل، حيث يكون الناتج المحلي للدولة مساويا للناتج المحلي المحتمل، وبذلك يكون معدل البطالة الفعلي مساويا ومتقاربا مع معدل البطالة الطبيعي، بهذه الحالة عندما يكون معدل البطالة المسموح به، والذي يحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار وليكن على سبيل المثال 5%، فوفقا للمقياس العلمي للبطالة تكون قوة العمل الفعلية 95% من إجمالي القوى العاملة الكلية: **حجم البطالة = قوة العمل * معدل البطالة** (عبيرات، الخير،2010).

3.2.3 أنواع البطالة:

إذا كانت البطالة تختلف من حيث مدة التعطل ومن حيث الفئة المتعطلة، فبالتأكيد يوجد في البطالة انواع عديدة، عرفتها النظريات الاقتصادية، نذكر منها بإيجاز:

- البطالة الدورية:

من المعروف أن كل الاقتصاد في أي دولة يمر في مرحلة الرواج والكساد، ففي مرحلة الرواج، تنشط عمليات البيع والتصدير، ويقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل، وبالتالي تنخفض مستويات البطالة، اما مرحلة الكساد، فتنخفض الحركة الاقتصادية في الدولة، وبالتالي انخفاض الاستثمارات، وبالتالي ينتشر الركود الاقتصادي، وبطبيعة الحل تتقلص مدة العمل، ثم يزداد تسريح العمال، وأخيراً ارتفاع وصعود مستويات البطالة (مصبح،2008).

- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب عدم توفر أو نقص معلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الاعمال الذين تتوافر لديهم فرص عمل (مصبح، 2008).

- البطالة المقنعة:

وجود أعداد من العاملين في الأنشطة الإنتاجية بشكل يفوق القدرة والحاجة الفعلية لهذا العمل، مما يؤدي إلى وجود عدد فائض من العاملين لا ينتجون شيئا، وبحيث إذا ما تم سحب هذه العمالة من مكان عملها لا يؤدي إلى خفض الإنتاجية والإنتاج من مكان هذا العمل، وتعاني الدوائر الحكومية في الوطن العربي من هذا النوع من البطالة (القريشي، 2007).

- البطالة الإجبارية:

هي البطالة التي يتعطل فيها العامل بدون إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال وطردهم من العمل، نتيجة أوضاع اقتصادية أو سياسية، رغم أن العامل راغب وقادر على العمل وراضي بالأجر السائد (زكي، 1998).

- البطالة الهيكلية:

ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة، وخبرات ومؤهلات العمال المتعطلين عن العمل والباحثين عنه والراغبين فيه، وهذه تحدث إما بسبب تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو استقدام فن تكنولوجي جديد على العمل، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه (نور الدين، سميرة، إبراهيم، 2015).

3.2.4 أسباب البطالة:

إن ظاهرة البطالة ليست فقط مرض اقتصادي، بل هي ظاهرة ومرض سياشي واجتماعي، وذلك لأنها تمس حياة الفرد والمجتمع، ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز أو قطاع معين بحد ذاته، بل على الجميع ان يكون مسؤولاً في كافة قطاعات المجتمع وأجهزته وهيئاته المختلفة للحد من مسببات هذه الظاهرة الخطيرة والتي تتثمل في: الزيادة المستمرة في تعداد النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدل الوفيات وتحسن الحياة الصحية بشكل عام. الاحلال التكنولوجي السريع والذي نتج عنه تسريح عدد كبير من العاملين. محدودية الموارد الاقتصادية، وعدم قدرتها على توفير وإتاحة فرص عمل جديدة ومتطورة تواكب التطور التكنولوجي. زيادة أعداد المتعلمين نتيجة مجانيته، وأملا في الحصول على شهادته الجامعية من أجل الحصول على فرصة عمل مناسبة، مما نتج عنه زيادة أعداد الخريجين الباحثين عن عمل وراغبين فيه. الخلل الهيكلي والفجوة المتأصلة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، وغياب التنسيق بينهم (جمال، محمد، نسرين، 2019).

3.2.5 أثار البطالة:

هناك العديد من الأثار السلبية لمرض البطالة، والتي تطال الفرد المتعطل عن العمل والمجتمع، والتي نذكر منها ما يلي:

- الأثار الاقتصادية:

إن ارتفاع مستويات البطالة في المجتمع، يترتب عليه إهدار جزء من موارد المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج المحلي بمقدار مساهمة هؤلاء المتعطلين، كذلك زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون ان يقابلها زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات التضخم، وهذا الأمر يعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عقون، 2010).

- الأثار الاجتماعية والنفسية:

حيث إن الشعور المتولد نتيجة التعطل عن العمل لدى العامل، يؤدى إلى حدوث انعكاسات نفسية ومجتمعية خطيرة على الفرد نفسه والمجتمع، فتنخفض ثقة العامل بنفسه ويتسلل الإحباط إليه، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى التفكير في

الانتحار، وهناك العديد من المجتمعات العربية التي تتفشى ظاهرة البطالة فيها، قد زادت حالات الانتحار فيها، نتيجة عدم توفر فرص عمل، وخاصة فئة الشباب (الطلافحة،2012).

3.2.6 البطالة في النظرية الاقتصادية:

تبنى هذه النظريات على أساس فكرة وجود سوق تنافسي للعمل، بحيث تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب عليه، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى السماح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل، وسيتم التطرق إلى هذه النظريات كالتالي:

- النظرية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور، والأسعار، ويهمل الاقتصاديين الكلاسيك العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام الكامل، وهي الحالة التي كون فيها الإنتاج معظم، واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا، والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب عمل لكل عاطل عن العمل يرغب في العمل، ويركز أتباع ادم سميث وريكاردو في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال كما بين مالتوس في نظريته للسكان، وبالتالي فإن الفكر الكلاسيكي يرى أنه ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، وإن وجدت فتكون إجبارية ومؤقتة وسرعان ما يترتب عليها حدوث توازن تلقائي عند مستوى العمالة الكاملة (Seputiene,2011).

- النظرية النيوكلاسيكية:

لقد اعتمدت تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوزان العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة "السوق الحرة"، ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، وحرية تنقل الايدي العاملة، ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل (بيع وشراء السلع)، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق. ومهما يكن في وجود أزمات، فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بها، بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق،[1] كما ان فرضية المنافسة التامة لا تحقق في الواقع، كما افترضت أن التطور التكنولوجي هو متغير خارجي، يتطور بشكل معزول عن التطور والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي لم يختلف التحليل النيوكلاسيكي عن الكلاسيكي في تفسيرهم لأزمة البطالة (زكي، 1998).

- النظرية الكينزية:

[1] قانون ساي للأسواق: هو قانون اقتصادي ينص على أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقاً أو منفذاً، ذلك ان الإنتاج الجديد يتطلب أيادي عاملة وموارد، ومن ثم ينتج عنه زيادة في الدخل تزيد من حجم الطلب الكلي، أي بتعبير آخر أن العرض يخلق الطلب المقابل له.

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في ان واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لايمكن ان تزول عفويا مثل البطالة الجماهرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض أليا، ومن ناحية أخرى يرفض كينز ألية الأجور كسبب للبطالة، لأن إنخفاضها سيؤدي إلى إنخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. لهذا يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من إحتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية(مضاعف الانفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق فرص عمل، وبذلك فإن العلاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية، كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي قل عدد المتعطلين عن العمل وانخفض معدل البطالة (Apergis & Theodosiou,2008).

- النظرية النقدية:

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب للمتعطلين عن العمل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة، وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام (Alisa,2015).

3.3 الأجور:

تتولى دراسة الأجور لدى المفكرين اهمية اقتصادية بالغة، حيث يعتمد العمال وعائلتهم اعتمادا يكون كليا على الأجور، لتوفير إحتياجتهم الضرورية للحياة، ونظرا لأهمية الأجور ودورها في دفع عمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيتم التطرق في هذا الجزء بعض المفاهيم الخاصة للأجور ونظرياتها وأشكالها ومحدداتها.

3.3.1 مفاهيم عامة حول الأجور:

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى الأجورمن حيث صياغتها، لكن اتفقت في المعنى والمفهوم:

- مفهوم الأجور:
  - ثمن العمل، أي مقدار من النقود الذي يدفعها صاحب العمل إلى العامل، نظير خدمات يؤديهاهذا الأخير وهو بالنسبة للعامل المبلغ الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة، لحساب صاحب العمل.
  - الأجر هو المقابل الذي يتم حسابه مقابل عدد ساعات العمل، ويستحق كل يوم أو أسبوع، ويتباين بتباين عدد الساعات الذي يؤديها العامل (نصر،2003).
- مفهوم الأجور في الأنظمة الرأسمالية:

يعبر عن طبيعة العلاقة التي تربط بين العامل ورب العمل، القائمة على أساس منفعة ومصلحة رب العمل بالدرجة الأولى، حيث ينظر إلى الأجر على أنه تكلفة يتحملها المشروع، وبالتالي تؤثر على أرباح المشروع التي يجنيها صاحبها من المشروع (صبيح،2015).

- مفهوم الأجور في الأنظمة الاشتراكية:

مفهوم الأجور في النظام الاشتراكي يعتمد على الفلسفة التي يعتنقها هذا النظام القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والنظرة الإنسانية للعاملين، حيث ان العامل يتسلم أجره، ليضمن العيش الكريم، الذي يحقق انسانيته من جهة، ويتناسب مع الجهد المبذول من قبل هذا العامل من جهة أخرى (صبيح،2015).

3.3.2 أنواع وتقسيمات الأجور:

تقسم الأجور لثلاثة أنواع:

- الأجور حسب طبيعتها:
  - الأجور العينية:

مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات تقدمها شركات للفرد، ومن أمثلتها الرعاية الطبية والعلاج والمواصلات والسكن والملابس ووجبات الطعام أثناء العمل.

  - الأجور النقدية:

ويتم دفعها مقابل وظيفة وعمل الفرد المكلف به (زكي،1998).

- الأجور حسب قوتها الشرائية:
  - الأجور الأسمية:

وهو الأجر الذي تحدده بعض أنظمة الخدمة المدنية،في العديد من الدول تبعا للمؤهل العلمي أو سنوات الخدمة، أو جميعها معا، وبحسب الدرجة والوظيفة.

  - الأجور الحقيقة:

مقدار السلع والخدمات التي يمكن للموظف أن يشتريها بأجره النقدي، أي ان القوة الشرائية الحقيقية للأجر النقدي تقيم بالسلع والخدمات المشتراة (القريشي،2007).

- الأجور حسب معيار الدفع:
  - الأجور على أساس الوقت:

تدفع على أساس وحدة زمنية محددة (الساعة، اليوم، الشهر).

  - الأجور على أساس القطعة:

تدفع للعامل على أساس إنجازه جزء من العمل (علي،2016).

3.3.3 نظريات الأجور:

تعددت النظريات المفسرة والمحللة للأجور، حيث عكست هذه النظريات الواقع الاقتصادي في الفترات الزمنية، ولعل من بين أبرز هذه النظريات:

- نظرية حد الكفاف:

تعرض لها كل من وليم بيتي وريتشارد كانتليون وفرانسوا كينيو، وأضاف إليها كل من ريكاردو ومالتوس، ووفقا لهذه النظرية، يعتبر الأجر ثمنا للعمل أو لقوة العمل، أي القدرة على العمل ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل، بمعنى أنه يغطي كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته، وبالتالي يتحدد ما هو ضروري بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل ولهذا يتعين ان يتغير ثمن العمل اذا تغيرت اثمان السلع الضرورية للعامل (زكي،1998).

- النظرية الإنتاجية الحدية:

يعتبر الفريد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الاجور بالإنتاجية الحدية للعمل، حيث تتناسب معها تناسب طرديا. وتنطلق هذه النظرية من الفرضية الأساسية في سوق العمل الحرة، حيث يكون صاحب العمل في حاجة الى العمال، الذين بدورهم يحتاجون الى دخل لإشباع إحتياجتهم وتكون بذلك قوة العمل متساوية لكل من ارباب الاعمال والعمال، وعليه في نطاق المشروعات الفردية، يقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين حتى يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعمال مع اجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على اجر يعادل الأجر السائد في السوق (جمال،محمد،نسرين،2019).

- نظرية المساومة الجماعية:

هذه النظرية تعتبر أن الحد الادنى للأجر وزيادته يتوقف على من يمتلك قوه المساومة في حالة انتشار البطالة وزيادة المعروض من قوة العمل فان صاحب العمل هو الذي يحدده والعكس صحيح كما يتحدد الأجر وفقا مفاوضات التي تحدث بين ارباب العمل والنقابات العمال وفقا لأسلوب المساومة الجماعية، او عن طريق مجالس العمال في كل منشأة (القريشي، 2007).

3.3.4 محددات الأجور:

يدخل في تحديد الاجور عدة اعتبارات اقتصادية، ومن ضمن المحددات الرئيسية التي تحدد الأجور:

- الدخل الوطني:

يعبر الدخل الوطني على مؤشرات قياس الرفاهية الاقتصادية لبلد ما، باعتباره يعبر عن مجموعة من المداخيل النقدية الموزعة خلال سنة معينة، حيث يحصل العمال على جزء من الدخل الوطني في شكل أجور(صبيح،2015).

- الانتاجية الكلية:

تعتبر الانتاجية من العوامل الاساسية التي تؤثر على تحديد الأجور، وبالذات فيما يتصل بالطلب على العمل، لذلك فان النظرية الانتاجية الحدية تفسر الأساس في تحديد اجر العامل، اذ أن الأجر الذي يتم دفعه للعامل لا يمكن ان يفوق القيمة الانتاجية الحدية، أي لا يمكن للأجر ان يفوق الايراد الحدي الذي يحققه العامل نتيجة لعمله (جامع،2001).

- التضخم:

ترى النظرية الكمية أن التضخم يرجع الى الإفراط في عرض النقود بما يؤدي الى الافراط في الطلب، وبالتالي يتم رفع الاسعار، أي أن التضخم إذا زادت كمية النقود المتداولة، إضافة إلى ارتفاع الاجور الذي لا يتناسب مع زيادة إنتاجية العمل يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم (عقون،2010).

4.1 معدلات البطالة ومستويات الأجور في الاقتصاد الفلسطيني:

4.2 نظرة موجزة عن الاقتصاد الفلسطيني:

مازال يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالاته الهيكلية منذ عقود من الزمن، نتيجة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتحكم إسرائيل المستمر في كل ما يلزم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية، وبالرغم من معاناة الاقتصاد الفلسطيني على مستوى كافة القطاعات، شهد الاقتصاد المحلي، ضربة مؤلمة نتيجة أزمة جائحة كورونا عام 2020، حيث إن هذا التراجع لم يشهد له مثيل منذ عقدين من الزمن (انتفاضة الأقصى 2000)، فبالرغم من محدودية الموارد التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الجائحة قد ضاعفت محدودية هذه الموارد، حيث تراجع حجم المساعدات الخارجية، وتجددت أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي،[2] وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وبالتالي نتج عن ذلك تراجع أداء الاقتصاد بشكل ملحوظ.

- معدلات النمو الاقتصادي:

حيث انكمش الاقتصاد وتراجع بنسبة 11.5% (الأكبر منذ عام 2002)، مقارنة مع عام 2019، كما هو موضح بالشكل رقم (2)، ليتراجع وينخفض الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار العام 2015) إلى حوالي 4.176 ألف دولار، تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو 11.3% ليصل إلى حوالي 11.5 مليار دولار، في حين تراجع اقتصاد قطاع غزة إلى 2.5 مليار دولار بنسبة 12.3% (سلطة النقد،2020).

شكل رقم (2) معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني خلال الخمس أعوام الأخيرة

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البيانات السنوية المتغيرات الرئيسة لحسابات القومية بالأسعار الثابتة، سلطة النقد الفلسطينية

كذلك في سياق هذه الأزمة واصل تراجع مكونات الطلب أو تباطئها خلال العام 2020، وترتب على ذلك تراجع معدلات الاستثمار، وانخفاض مستوى التجارة، مما أدى إلى هبوط مستوى الانفاق الخاص، على الرغم من ارتفاع مستوى الاتفاق الحكومي، نتيجة زيادة الانفاق على القطاع الصحي بسبب أزمة جائحة كورونا.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، قد اختبر الكثير من التحديات والصعوبات والصدمات الداخلية والخارجية، حيث حدّت من قدرته على التقدم والتطور، ويستدل على ذلك من خلال قصور الناتج

[2] بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي سنة 1994، حيث أعطى البروتوكول الحق لـ"إسرائيل" في تحصيل ضريبة القيمة المضافة من الواردات من "إسرائيل"، وإدارة عمليات التخليص الجمركي على الواردات الفلسطينية التي تمر عبر الموانئ الإسرائيلية، وتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عن هذه الواردات (إيرادات المقاصّة)، ومن ثم تحويل هذه الإيرادات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية شهرياً، بعد خصم 3% منها كرسم تحصيل.

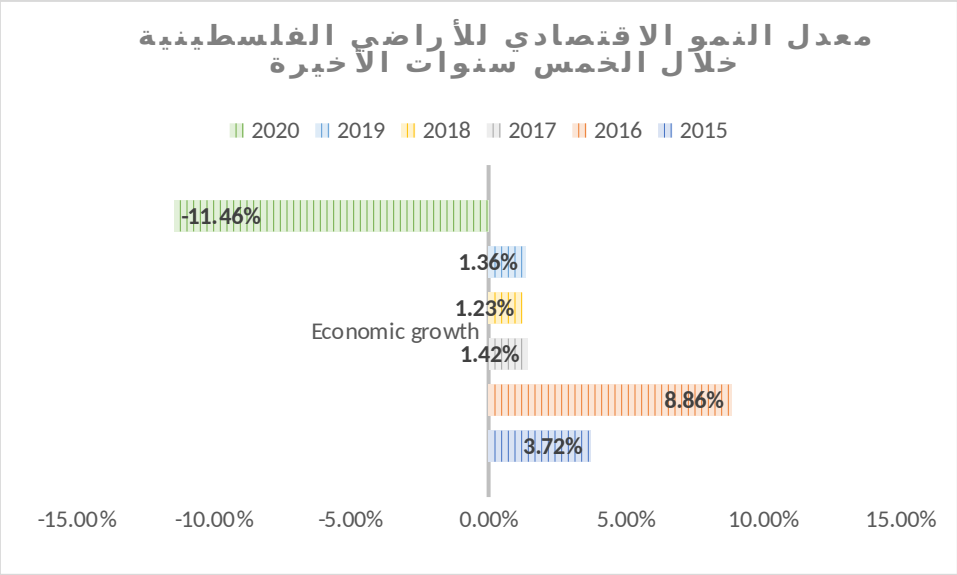

المحلي من مضاعفة نفسه بوتيرة مستدامة، لأنه منذ العام 1994، لم يستطع الاقتصاد الفلسطيني من مضاعفة حجمه إلا 2.8 مرة فقط، وبمعدل سنوي 4.3% في المتوسط (سلطة النقد،2020).

- <u>متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:</u>

ولأن هذه الجائحة قد عصفت بكل مكونات هذا الاقتصاد الضعيف، لم يسلم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من هذه الازمة، لان الأداء الاقتصادي بالتأكيد ينعكس على دخل الفرد، حيث إن التراجع الحاد في الناتج المحلي أسفر عن تراجع ملحوظ في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي للعام2020، حيث ترافق هذا الانخفاض، مع الزيادات المتتالية بعدد السكان، حيث تراجع 2914 دولار للعام الماضي كما موضح في الشكل رقم (3)، بنسبة تراجع وصلت إلى 13.7%.

شكل رقم (3) معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

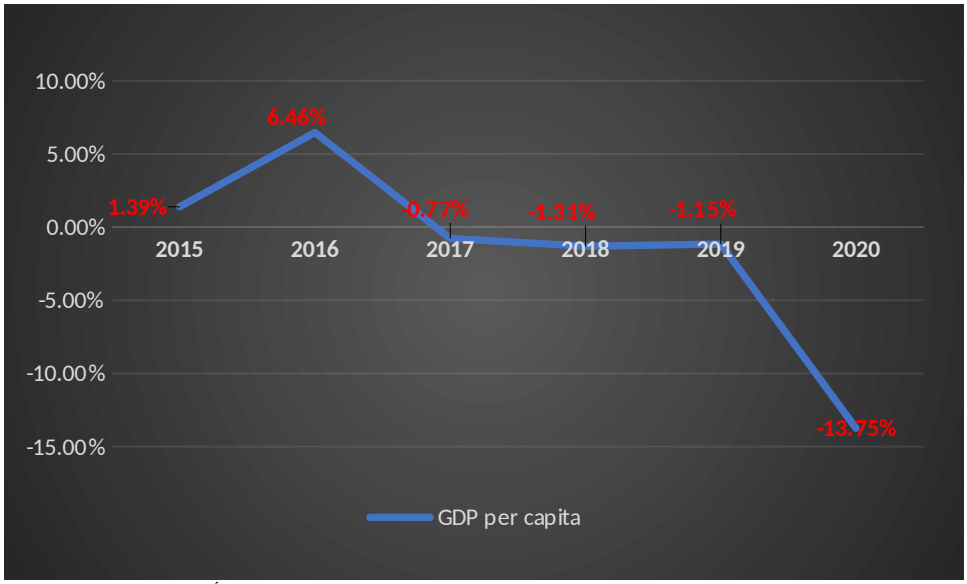

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البيانات السنوية المتغيرات الرئيسة لحسابات القومية بالأسعار الثابتة، سلطة النقد الفلسطينية

- القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:

كذلك استمر التراجع في الأنشطة الاقتصادية المولدة للقيمة المضافة للناتج المحلي، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)، أن جميع الأنشطة الاقتصادية ، في العام 2020 قد تراجعت قيمتها عن العام 2019، وكما يبين الجدول، ان قطاع الانشاءات أكثر المتضررين، حيث انخفضت نسبة مساهمته بالقيمة المضافة إلى 15.38% بالمقارنة مع 2019، نتيجة الاغلاقات الجزئية والكلية، الناتجة عن أزمة جائحة كورونا، حيث توقفت الكثير من الحركة التجارية، فيما كان نصيب قطاع الخدمات من التراجع بنسبة 13.89% بالمقارنة مع عام 2019.

الجدول رقم (1): القيمة المضافة للأنشطة التجارية للاقتصاد الفلسطيني

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة وصيد الأسماك	1077.9	1035.2	1142.9	1074.1	1091.1	1091.5	999.7
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1720.7	1629.7	1829.4	2094.2	2056.6	2053.3	1811.6
الإنشاءات	695.7	665.3	780.3	920.8	818.8	898.1	572.9
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	2543.9	2760	2950.5	3165.5	3346.1	3372	2838.4
النقل والتخزين	196.5	257.4	274.6	275.6	278	255.5	234.3
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	399.5	422.6	535	551.8	626.1	627.2	651.8
المعلومات والاتصالات	548.3	549.8	523.6	486.3	497	492.7	468.9
الخدمات	2613	2681.1	2978.2	2846	2995	3028.9	2607.8
الإدارة العامة والدفاع	1907.7	1940.8	2025.5	1753.3	1501.5	1604.6	1657.3
الخدمات المنزلية	7.3	6.9	7.1	7.2	5.3	5.6	8

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البيانات السنوية المتغيرات الرئيسة لحسابات القومية بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- التضخم:

ونتيجة لحالة الركود الاقتصادي، وتراجع مستويات الطلب والاستهلاك، تراجعت الأسعار المحلية بالمقارنة مع الأسعار السائدة عالمياً، وبالتالي تراجعت مستويات التضخم في فلسطين، وذلك قد يكون نتيجة انخفاض تكاليف الاستيراد، حيث انخفض حجم الاستيراد نتيجة الاغلاقات، حيث يلاحظ من الشكل رقم (3)، انخفاض معدل التضخم في العام 2020 إلى -0.74 بعد وصوله إلى 1.58 عام 2019.

وبشكل تفصيلي أكثر، تراجعت أسعار المستهلك بالضفة الغربية، بنحو 0.9% في المتوسط، بعد أن سجلت في العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 1.9%، أما قطاع غزة فكان الانخفاض أقل وطأة، حيث سجل 0.5% قياسا بعام 2019 الذي سجل 0.4%. شهد قطاع غزة (سلطة النقد،2020).

- القوى العاملة:

بلغ عدد السكان الفلسطينيين منتصف العام 2020 حوالي 5.1 مليون نسمة، منهم 3.1 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 2 مليون في قطاع غزة، حيث تميزت الزيادة السكانية بالارتفاع في فلسطين، فبلغت بالضفة الغربية 2.2%، بينما بلغت في قطاع غزة 2.9%، وبالقياس إلى النسبة العالمية (1.1%)، بحسب أخر البيانات المتوفرة الصادرة عن البنك الدولي

(قاعدة البنك الدولي،2021). وغالبا ما تمتاز الدول التي تشهد معدلات نمو سكانية مرتفعة لأسباب طبيعية، بكونها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة، حيث يشكل السكان خارج سن العمل في فلسطين (15 عام فأقل) نحو 38.2% من إجمالي السكان، ويترتب على هذه النسبة انخفاض نسب المشاركة من قبل الافراد في سوق العمل، وبالتالي انخفاض الإنتاجية. (سلطة النقد،2020)

شكل رقم (4) معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

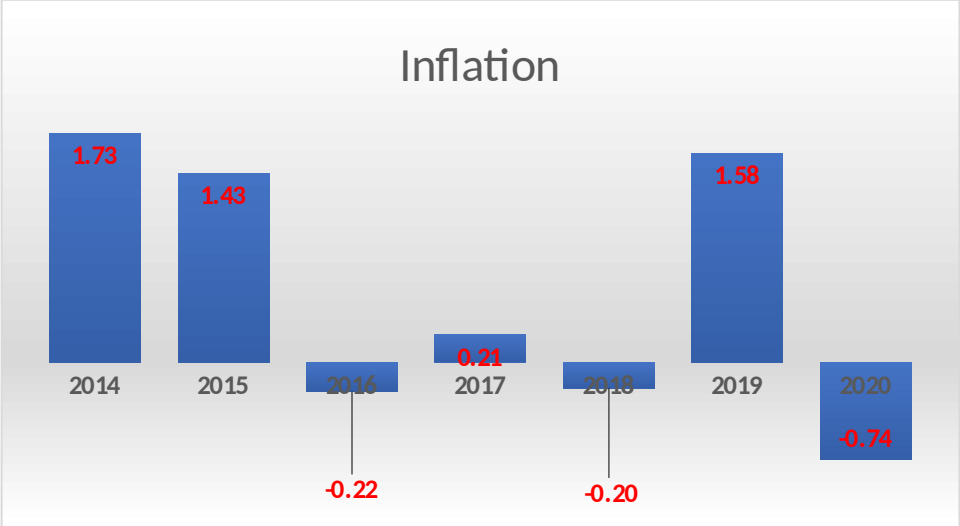

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات المستوى العام للأسعار، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

4.3 معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني:

مازال الاقتصاد الفلسطيني يتعرض للعديد من الاختلالات والتشوهات، نتيجة الإجراءات والسياسات التي مارستها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية عقب احتلالها عام 1967، حيث برز سوق العمل الفلسطيني في صدارة هذه التشوهات، وذلك لسعي قوات الاحتلال دائما، لملائمة وتركيب سوق العمل الفلسطيني على حسب احتياجات السوق الإسرائيلي (عيسى،2013)، وبالتأكيد سيؤدي ذلك إلى تدهور وتراجع دور القطاعات الإنتاجية، ولذلك لم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادرا على استيعاب الايدي العاملة التي تستغني عنها هذه القطاعات، ناهيك عن عدد الايدي العاملة الجديدة المنضمة لسوق العمل الفلسطيني، وفي النهاية تزداد أعداد العاطلين عن العمل.

من هذه المقدمة عن سوق العمل الفلسطيني واختلالاته الهيكلية، نستطيع القول أن معدلات البطالة تعتبر أهم مشكلة ومرض تواجه الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، لذلك تعتبر هذه البطالة مزمنة نتيجة الاختلال والتشوه الهيكلي الغير قادر على امتصاص القوى العاملة الفلسطينية الجديدة لسوق العمل (شيخ العيد،2021)، وكذلك فقدان سوق العمل العديد من الايدي العاملة الفلسطينية التي قد تكون ماهرة، بسبب توفر الفرص المتاحة في بعض الدول العربية، ودول الخليج، وسوق العمل الإسرائيلي، لأن فقدان العنصر البشري سيدخل الاقتصاد في حلقة فقر مفرغة تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية حاليا.

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء البطالة على أنها " جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الأسناد في أي نوع من الأعمال،[3] وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه خلال ال 4 أسابيع الماضية بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق، حيث تم استثناء الباحثين عن عمل المحبطين، وهم الأشخاص المصنفون على أنهم: 1- متاحون للعمل، 2- لم يسعوا للعمل خلال فترة الاسناد، 3- ولكن لم يبحثوا عن عمل خلال الأشهر الست الماضية" (الجهاز المركزي للإحصاء،2021).

4.3.1 معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة (2004 – 2019):

الجدول رقم (2): معدلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر خلال الفترة من 2000 – 2020 في الأراضي الفلسطينية

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Unemployment %	10.63	21.49	27.46	23	23.21	20.02	19.01	18.28	22.91	20.45	21.42
Year	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
Unemployment %	17.6	19.2	19.89	20.53	23	23.94	25.68	26.26	25.34	25.89	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

شكل رقم (5) تطور معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000 -2020

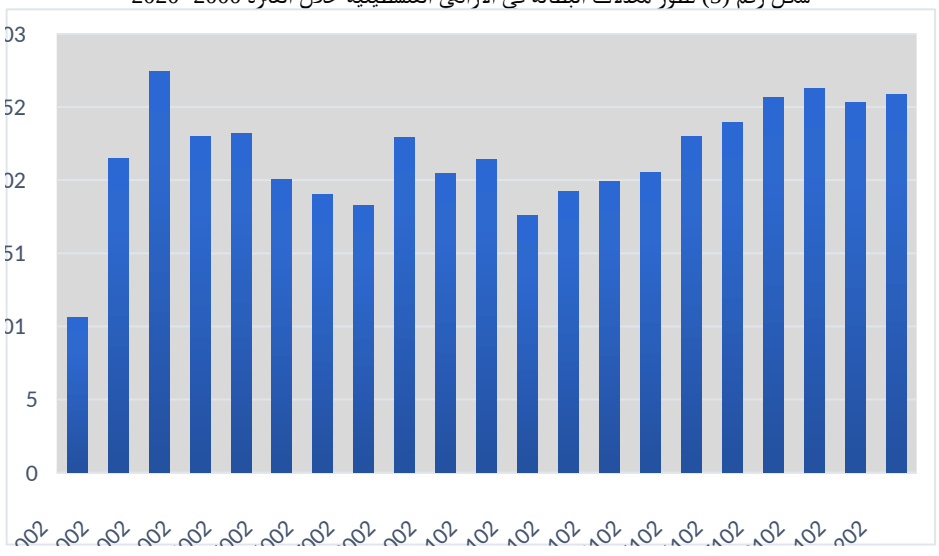

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

[3] فترة الإسناد: الأسبوع الذي ينتهي بيوم الجمعة الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)، والشكل رقم (5)، تذبذب معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث نلاحظ أن النسبة وصلت مطلع الالفية الأولى إلى 10% تقريبا، وتعتبر هذه النسبة طبيعية، حيث تعتبر هذه الفترة بدايات السلطة الوطنية الفلسطينية، التي استطاعت توظيف العديد من المواطنين في وظائف حكومية لمحاولة استيعاب اعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل، وقامت كذلك بإصلاح البنية التحتية للأراضي الفلسطينية، وتنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بالقطاعات الصناعية والزراعية وقطاعات التكنولوجيا والاتصالات والقطاع الخدمي، ولأن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع، ومسيطر عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، اندلعت انتفاضة الأقصى، وبدأت إجراءات الاحتلال المتمثلة بمنع العمال الفلسطينيين من العمل في الداخل المحتل، ومنع التصدير وفرض الضرائب على الاستيراد والجمارك، فأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة من 10% العام 2020 إلى 21% تقريبا عام 2001 ثم إلى 23% تقريبا عام 2002، أي أنه قفزت معدلات البطالة خلال الثلاثة أعوام الأولى من الالفية إلى 13% كمعدل نمو للبطالة، وذلك على خلفية أحداث انتفاضة الأقصى.

من الفترة 2004 حتى 2007 انخفضت معدلات البطالة قليلا، حيث تعد هذه الفترة انتقالية للقضية الفلسطينية، وذلك لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2006، فأثر ذلك على معدلات البطالة، حيث واصلت الحكومة التوظيف في هيئاتها الحكومية وواصل كذلك القطاع الخاص افتتاح الشركات وتوظيف العاملين فيه، ورغم تشكيل حكومة وحدة وطنية، بعد رفض العديد من الجهات الخارجية التعامل مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وحدوث الاقتتال الداخلي وما تلاه من احداث سياسية مؤسفة في يوليو الأسود من عام 2007، وانقسام شطري الوطن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تتأثر معدلات البطالة في بداية هذه الحقبة السوداء.

ارتفعت معدلات البطالة وذلك بعد دخول الانقسام السياشي عامه الثاني، إضافة إلى قيام الاحتلال بشن عدوان على قطاع غزة عام 2008، وما تلاه من تدمير للبنية التحتية في القطاع، وإعلان رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو قطاع غزة كيان معادي، واغلاق جميع المنافذ المؤدية إلى القطاع برا وبحرا حتى يومنا هذا، حيث يمنع دخول العديد من المواد الى قطاع غزة، ماعدا المواد الغذائية والتموينية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أعلاه ، أنه منذ العام 2011 ومعدلات البطالة تتصاعد بشكل يدعو للقلق، فالانقسام الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي عام 2012 و2014 على قطاع غزة، وتعدد حكومات الوحدة الوطنية، أضعف كثيراً الاقتصاد الفلسطيني، وزاد من عدم استقراره، حيث ارتفعت البطالة من 17% عام 2011 إلى 24% عام 2016، وهذا الارتفاع الملحوظ ناتج عن الاحداث المذكورة أعلاه.

منذ العام 2017 دخلت القضية الفلسطينية في صراع جديد مع رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب، حيث كان من الواضح لدى هذا الرئيس ميوله للاحتلال الإسرائيلي، فبعد قيامه بإيقاف المساعدات الخارجية الأمريكية عام 2018، وإغلاقه لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية، قام بافتتاح السفارة الأمريكية في القدس، وما تلاه من مؤيد ومعارض، وتدهور الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هذه الاحداث، وقيام حكومة الاحتلال باحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية البالغة 138 مليون دولار، حيث وصلت تداعيات هذه الازمة إلى عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية دفع رواتب موظفين

القطاع العام، إضافة إلى قيامها من الاقتراض من البنوك وهيئات التأمين والمعاشات، وقيام القطاع الخاص بتقليص أعداد كبيرة من موظفي القطاع الخاص نتيجة هذه الأزمات، مما أدى الى وصول نسبة البطالة إلى 25% تقريبا عام 2019.

رغم أن نسبة البطالة التي وصلت الي 25% قد تكون متوسطة بعض الشيء، لكن الواقع يقول أن نسبة البطالة في فلسطين قد تصل إلى 45% تقريبا، لكن الجهات الرسمية تضطر للالتزام بالتعاريف والمعايير الدولية لتعريف وحساب معدل البطالة.

تتباين معدلات البطالة من حيث الجنس والعمر، وكذلك من حيث مدتها الزمنية ونوعها. والعاطلون عن العمل يمثلون جزءاً من القوى العاملة وهم الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه والباحثة عنه، أي هم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. ويشار لهذا النوع من البطالة "بالبطالة السافرة" ويكون سببها الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002)، ولذلك نستطيع القول إن البطالة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية هي بطالة سافرة نتيجة الفجوة الموجودة بين الطلب على العمل وعرض العمل مع العلم ان البطالة المنتشرة في بدايات الالفية الأولية هي بطالة مقنعة نتيجة قيام السلطة باستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة في الهيئات الحكومية للأسباب المذكورة أعلاه.

تعد الفئة العمرية ما بين 25- 35 عاما هي الفئة الأكثر تضررا والواقعة في فخ البطالة وهم فئة الشباب، حيث وصلت هذه النسبة العام 2020 إلى 45.3% في الأراضي الفلسطينية، بينما وصلت النسبة بين الشباب الذكور لنفس الفئة العمرية إلى 41.1%، اما الاناث فوصلت إلى 55%، (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2021) مما يعمق هذه الازمة وينذر بخطورة معدل البطالة الذي يتفشى بين هذه الفئة العمرية الهامة جدا لأي اقتصاد في العالم، كونها الأكثر إنتاجية من بين معدلات الاعمار الأخرى.

جدير بالذكر بان فترة التعطل بالأشهر للشباب الذين يبحثون عمل (12 شهر فأكثر) وصلت إلى 59.1% تقريبا في قطاع غزة والضفة الغربية 16.1%، في حين أن نسبة البطالة من المتعلمين لمدة 13 سنة دراسية وصلت إلى 47% للعام الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، اما خريجي الدراسات الإنسانية فوصلت نسبة البطالة المتفشية بينهم إلى 74% للعام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021)

4.3.2 جائحة كورونا ومعدلات البطالة:

إن تدني أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة)لا تحول دون عدم إيجاد فرصة عمل والانضمام إلى صفوف البطالة، وقد زاد هذا الوضع في ظل ضعف غالبية الأنشطة الاقتصادية خلال أزمة فايروس كورونا، التي أدت إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة للمتعطلين، أضف إلى ذلك خسارة سوق العمل الفلسطيني ما يقارب ثمانية ألاف فرصة عمل (سلطة النقد الفلسطينية،2021)، ورغم ان هذا سيفضى إلى ارتفاع أعداد المتعطلين، إلا أن انسحاب العديد من المتعطلين بشكل طوعي عن العمل نتيجة الجائحة، أدى إلى تخفيض أعداد المشاركين في سوق العمل الفلسطيني وبالتالي انخفاض أعداد المتعطلين، وهو ما أدى إلى زيادة طفيفة على معدل البطالة 25.89% العام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 والتي وصلت تقريبا إلى 25.34%.

أما على صعيد المحافظات، سجلت محافظة بيت لحم في الضفة الغربية أعلى معدل للبطالة لعام 2020 إذ بلغ حوالي 25%، أما في قطاع غزة، فقد سجلت محافظة دير البلح المعدل الأعلى للبطالة بحوالي 53% بينما كان أدنى معدل للبطالة في محافظة شمال غزة بحوالي 38.% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021).

بالرغم من عدم وجود ارتفاعات ملحوظة في معدل البطالة في فلسطين نتيجة أزمة كورونا، بالمقارنة مع بقية دول العالم، إلا أن من الأساس يعتبر معدل البطالة في فلسطين من أعلى معدلات البطالة في العالم، وخصوصا قطاع غزة والتي وصلت معدلات البطالة فيها حوالي 49% تقريبا.

وحسب تقرير المراقب الاقتصادي "تأثر قطاع غزة بتأثيرات جائحة كورونا بشكل أكبر من الضفة الغربية، إذ ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من العام 2020 بمقدار 6.3 نقطة مئوية عن الربع الأول من العام نفسه، وبمقدار 4.2 نقاط مئوية عن الربع المناظر من العام السابق، ليصل إلى 1.4%" (المراقب الاقتصادي ،2021).

يعتبر القطاع الخاص في فلسطين المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية، حيث يقوم بتشغيل ثلاث ارباع العمال الفلسطينيين (لا يشمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات)، والبالغ عددهم 830 ألف عامل يعملون لدى القطاع الخاص، حيث استوعب القطاع الخاص ما يقارب 60% من عمال قطاع غزة خلال العام الماضي، وترتفع هذه النسبة إلى 81% في الضفة الغربية، الأمر الذي يفسر التضخم الحكومي في قطاع غزة، الناتج عن اعتماد قطاع غزة بشكل واضح على القطاع الحكومي (سلطة النقد الفلسطينية،2021). ولذلك كان القطاع الخاص الأكثر تضررا نتيجة جائحة كورونا حيث انخفض عدد العاملين فيه بمقدار 38 ألف عامل بين عامي 2019 و2020 ، وخاصة العاملون في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق حيث انخفض عدد العاملين فيه حوالي 27 ألف عامل خلال نفس الفترة، يليه العاملون في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى.

4.4 مستويات الأجور في الاقتصاد الفلسطيني

يتم تعريف العامل المستخدم بأجر حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني " هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد أخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواءً كان على شكل راتب شهري أو اجرة أسبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى. ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة أو لدى الغير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020).

4.4.1 مستويات الأجور في فلسطين خلال الفترة (2004 – 2019):

جدول رقم (3) :التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر ومعدل الأجر اليومي بالشيقل للمستخدمين بأجر في فلسطين 2000 - 2020

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Wages	76.6	71.9	72.6	72.2	73.8	77	81.5	81.9	87.6	89.5	91.8
Year	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
Wage	91.7	93	97.4	101.5	103.8	109	113.8	123	128.6	132.7	

s											

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

شكل رقم (6) تطور مستويات الأجر اليومي بالشيقل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000 -2020

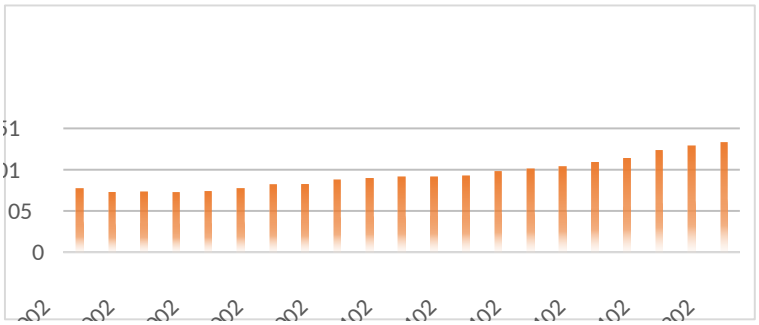

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (6)، أن المعدل العام للأجور النقدية في الأراضي الفلسطينية يتسم بعدم الاستقرار، وذلك بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي العام، ودخول سوق العمل في عدة أزمات متتالية أثرت على استقرار السوق، فأخر تلك الازمات كانت أزمة رواتب المستخدمين في القطاع الحكومي، وأثرها المباشر وغير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة القطاع الخاص، ورغم ارتفاع معدل الأجر الاسمي (النقدي)،[4] في فلسطين ليبلغ عام 2020 قيمة 132.7 شيكل يوميا، مسجلا ارتفاعا عن عام 2019 والذي بلغ 128.6 شيقل، إلا اننا لا نستطيع أن ندرس تطورات وزيادات الأجور الاسمية دون تطورات الأسعار، وتأثيرها على معدل الأجر الحقيقي.[5]

جدول رقم (4) معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني ومستويات الأجور اليومية بالشيقل

Year	CPI %	Inflation%	Nominal Wages	Nominal Wages %	Real Wage	Real Wage%[6]
2005	104	4.11	77	0.04	73.96219	-4.06
2006	108	3.84	81.5	0.06	75.38799	-3.78
2007	110	1.86	81.9	0.00	74.37476	-1.85
2008	121	11.93	87.6	0.07	72.39128	-11.86
2009	124	2.75	89.5	0.02	71.97943	-2.73
2010	129	3.75	91.8	0.03	71.16123	-3.72
2011	133	2.88	91.7	0.00	69.09566	-2.88
2012	136	2.78	93	0.01	68.18041	-2.76
2013	139	1.72	97.4	0.05	70.1957	-1.68
2014	141	1.73	101.5	0.04	71.90446	-1.69
2015	143	1.43	103.8	0.02	72.49596	-1.41
2016	143	-0.22	109	0.05	76.29491	0.27
2017	143	0.21	113.8	0.04	79.48586	-0.17
2018	143	-0.19	123	0.08	86.07958	0.28
2019	145	1.58	128.6	0.05	88.59863	-1.53
2020	144	-0.73	132.7	0.03	92.10022	0.77

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021

[4] الأجر النقدي (الاسمي): كمية النقود التي يحصل عليها العامل بأجر عن فترة معينة (يوم، أسبوع، شهر، ..... الخ).
[5] كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراؤها بواسطة الأجر النقدي في ضوء الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة.
[6] Real Wage% = Nominal Wages / CPI % * 100%

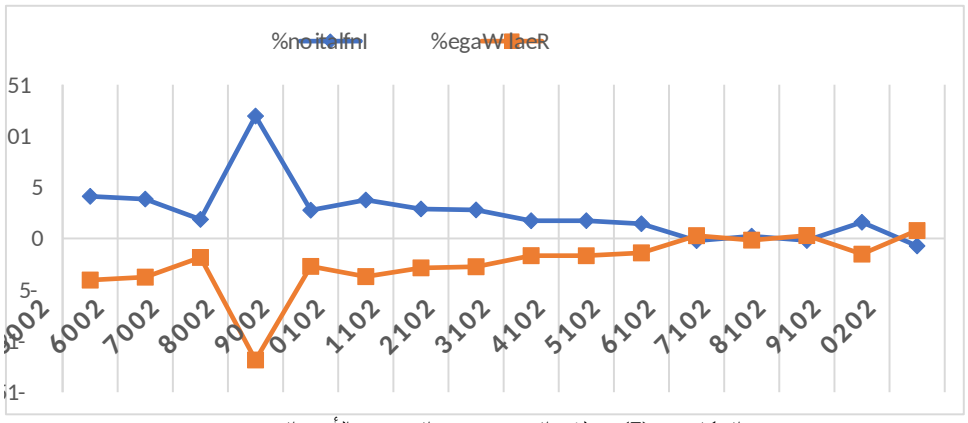

الشكل رقم (7) معدلات التضخم ونسب التغير في الأجور الحقيقية

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (7) نستطيع توضيح الرؤية بشان ارتفاع مستويات الأجور الاسمية، فبرغم ارتفاع مستوياتها خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تكون مرهونة بانخفاض معدلات التضخم، ولكن نلاحظ وجود فجوة بين التضخم والأجور الحقيقية اليومية، فعلى سبيل المثال بلغ معدل التضخم في عام 2019 معدل 1.58 بالمقابل كانت نسبة الأجور الحقيقية -1.53 رغم ارتفاع الأجور الاسمية بنفس الوقت، وهذا يفسر أن الأجور الاسمية لا تعبر عن زيادات حقيقية، وذلك لارتفاع أسعار السلع والخدمات وهو المقصود به الرقم القياشي لأسعار المستهلك CPI.

بشكل عام إن انخفاض الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني، يدلل على أن الفلسطينيين أصبحوا أكثر فقراً، وأن أسعار السلع والخدمات، قد أضرت بالأجور والرواتب، وهذا ومن المعروف أن التضخم في فلسطين يعتبر تضخم مستورد، أي لا يمكن السيطرة عليه، وبالتالي يكمن الحل في إيقاف تدهور مستويات المعيشية لدى الفلسطينيين من خلال رفع قيمة مستويات الأجور الحقيقية أو على الأقل إيقاف تراجعه، من خلال رفع مستويات الأجور الاسمية بنسب تتجاوز نسب التضخم. (تقرير سلطة النقد، 2013)

4.4.2 جائحة كورونا ومستويات الأجور:

واصل معدل الأجر الاسمي في الأراضي الفلسطينية نموه في العام الماضي بنسبة 3.18%، ليصل إلى 132 شيكل، بالمقارنة مع عام 2019، والذي وصل فيه إلى 128 شيقل، يأتي هذا الارتفاع ظل ارتفاع أجور العاملين في القطاع بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل في القطاع الخاص ثم المستعمرات وإسرائيل (منظمة العمل الدولية،2020)

يأتي ذلك في ضوء حالة عامة من عزوف الأفراد عن الالتحاق بسوق العمل خلال جائحة كورونا، بالإضافة إلى أسباب فنية محتملة لها علاقة باحتساب متوسط الأجور، خاصة وأن توقف العجلة الاقتصادية أضر كثيرا وبشكل أساشي بعمال المياومة، وأولئك والذين تتسم أجورهم بالانخفاض، وبالتالي فإن خروجهم من سوق العمل، أدى إلى رفع المتوسط العام لمستوى الأجور الاسمية (تقرير سلطة النقد،2020).

حسب الجدول رقم (5) نلاحظ أنه خلال العام الماضي، ومع تزايد نمو مستويات الأجور النقدية، وإنخفاض طفيف على المستوى العام للأسعار، أدى ذلك إلى نمو طفيف في مستويات الأجور الحقيقية، وهذه الزيادة ناتجة عن انخفاض الطلب على بعض أسعار السلع والخدمات، إضافة إلى الاعتماد المحلي على بعض الصناعات، نتيجة الاغلاقات العالمية.

كذلك تأثرت أجور رواتب العاملين بأسعار صرف العملات، خاصة للذين يتقاضون أجورهم في فلسطين بعملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني، حيث أسفر انخفاض سعر صرف الدولار إلى أقل من 3.20 مقابل الشيكل خلال العام الحالي، عن تآكل القوة الشرائية لمن يتقاضون أجورهم بهاتين العملتين.

وفي نفس عام الجائحة، بلغ عدد العاملين في فلسطين نحو 955 ألف عامل، بواقع 604 ألف في الضفة الغربية و 226 ألف في قطاع غزة و 125 ألف في إسرائيل والمستعمرات، منهم حوالي 690 ألف مستخدم بأجر في فلسطين، (385 ألف مستخدم يعمل بالضفة الغربية و 187 ألف مستخدم يعمل في قطاع غزة و 100 ألف مستخدم بأجر يعمل في إسرائيل و 18 ألف مستخدم يعمل في المستعمرات) حيث أن 54% من المستخدمين بأجر في فلسطين يعملون في القطاع الخاص، مقابل 29% يعملون في القطاع الحكومي، و17% يعملون في إسرائيل والمستوطنات، مع العلم أن القطاع الخاص كان الأكثر تضررا من هذه الجائحة، حيث انخفض عدد العاملين فيه إلى 38 ألف عامل، وكذلك بلغ الاجر الحقيقي للمستخدمين بأجر اليومي في القطاع الخاص 88 شيكل بواقع 43 شيكل في قطاع غزة، و 104 شيقل في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء،2021)

4.5 العلاقة بين معدلات البطالة ومستويات الأجور في الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين (2004 – 2020)

شكل رقم (8): منحنى فيلبس والذي يوضح العلاقة العكسية بين الأجور النقدية ومعدلات البطالة

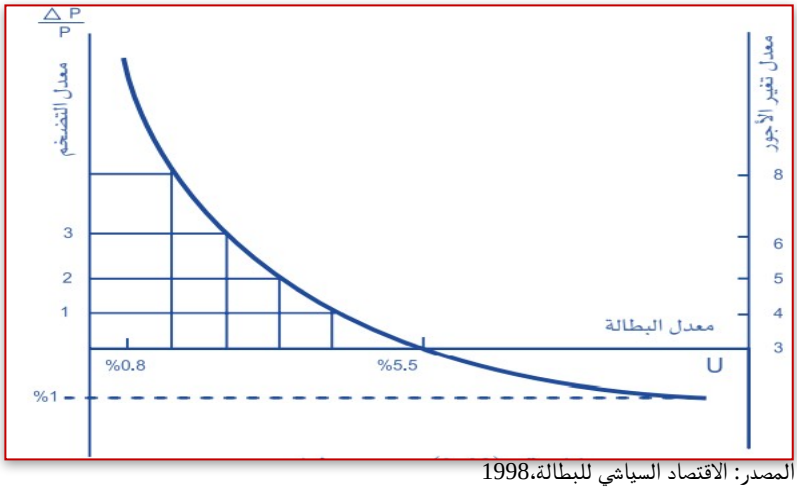

المصدر: الاقتصاد السياسي للبطالة،1998

كان اعتقاد كينز بأن الانخفاض في الأجور، وهو الحل الذي ينادي به الكلاسيك والنيوكلاسيك، يقابله خفض أسعار الفائدة، أي من الأجدر خفض أسعار الفائدة بدلا من خفض الأجور، وبالرغم من ذلك لا يعتقد كينز أن هاتين السياستين ليست هي العلاج الأمثل لحل مرض البطالة، حيث كان يعتبر الكلاسيكيين، أن الأجور النقدية (الاسمية) لها علاقة عكسية مع البطالة، وأنه يجب خفض الأجور النقدية، لانخفاض معدلات البطالة، لكن كينز يعتقد غير ذلك، حيث أنه في حالة خفض الأجور النقدية، سيقوم أصحاب العمل، بتوظيف عدد أكبر من العمال، وبالتالي تنخفض مستويات البطالة، ولكن هذا سيقلل دخل العمال بشكل عام، وبالتالي يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي هذا من شأنه إضرار النشاط الاقتصادي بشكل بليغ، وأضاف كينز، أنه لمحاولة معالجة مشكلة البطالة هو خلق طلب فعال لإيجاد العرض الفعال، وليس كما يقول ساي، لذلك رأى كينز من الضروري تدخل الدولة عن طريق الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، لخلق حالة التوظيف الكامل والعودة إلى حالة التوازن.

في سياق استعادة أوروبا لعافيتها ابان الحرب العالمية الثانية، نشر فيليبس دراسة مهمة تبين العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة، حيث توصل إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن. وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، وعلى النقيض من ذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة سيخفض معدلات الأجور النقدية (Phillips,1958).

بشكل عام وبعد معدلات التضخم المرتفعة في الولايات المتحدة الامريكية، وازدياد معدلات البطالة، قلت الثقة في منحنى فيلبيس، وتم تفسيره أنه من الممكن أن يكون عدة منحنيات لمنحنى فيلبيس، وأن كل منحنى يعبر عن حال تضخمات معينة، وكل منحنى يعبر عن مدى قصير معين، ويمكن القول أن معدل البطالة الطبيعي سوف يصل الى معدل البطالة السائد، بغض النظر عن معدل التضخم، وهو يعطي منحنى فيلبس الشكل الرأشي في الأجل الطويل (زكي،1998)

الشكل رقم (9): العلاقة بين الأجور النقدية والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني

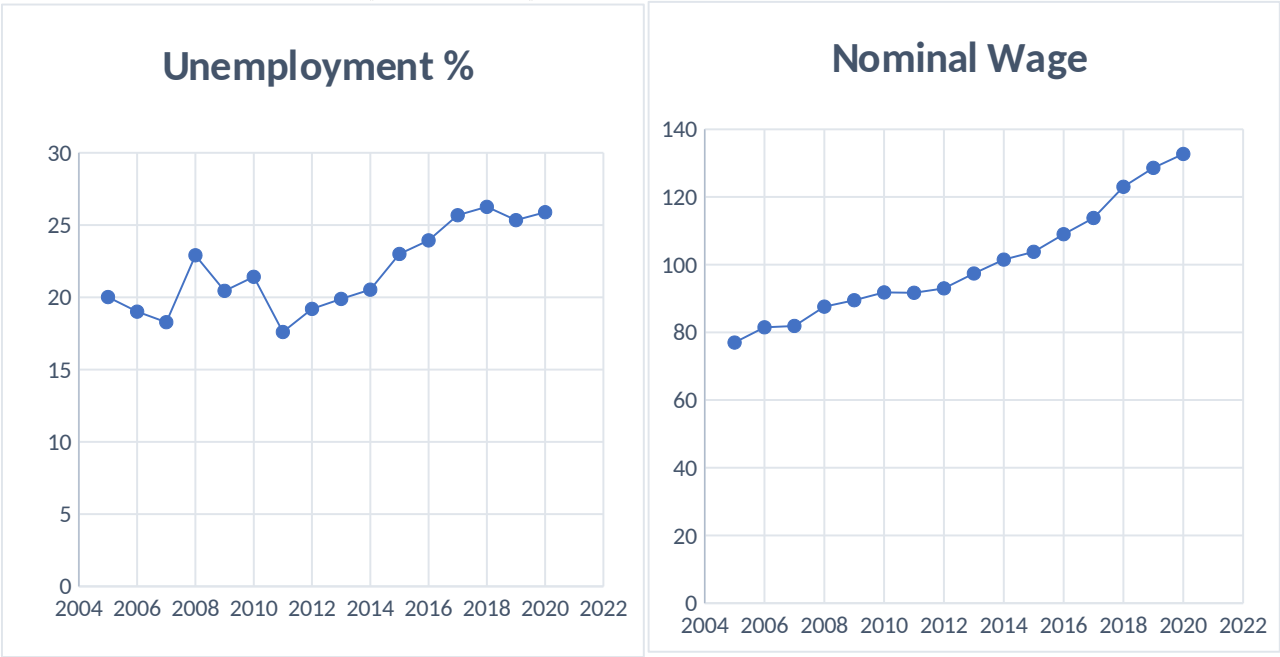

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9)، أن العلاقة بين مستويات الأجور الاسمية (النقدية) بالشيقل ومعدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة غير مستقرة، حيث يتضح لنا أن مستويات الأجور النقدية في ارتفاع مستمر، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالرغم من ذلك فإن معدلات البطالة ترتفع، في معظم أوقات الدراسة، وهذا يخالف منحنى فليبس، الذي يؤكد على وجود العلاقة العكسية بين البطالة والأجور النقدية، وهذه الأسباب ترجع إلى عدم نمو الاجر الحقيقي أكثر من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن الأجور الحقيقية مازالت تزداد بأقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي ترتفع الأسعار، وينخفض الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى قيام أصحاب المصانع والشركات في الاقتصاد الفلسطيني إلى تخفيض انتاجهم وعرضهم من السلع والخدمات، وتتم هنا عملية إما تسريح العمال أو تخفيض الأجور إلى أقل من الحد الأدنى للأجر، وهنا تكمن المعضلة، حيث أنه من الطبيعي رفض العامل لهذا الاجر المتدني، وبالتالي سيتنازل عن عمله للبحث عن عمل اخر ذو أجر مناسب، كما تقول النظريات الاقتصادية، ولكن في الاقتصاد الفلسطيني يحدث العكس،

حيث يضطر العامل إلى البقاء في العمل بأجر متدني جدا، لعدم وجود عمل أخر، في حين هناك عمال أخرون يضطرون لترك العمل، لذلك نلاحظ عدم استقرار هذه العلاقة.

1.5 المنهجية والبيانات:

عند استعراض منهجيات الدراسات الأدبية في الاقتصاد القياشي، نلاحظ ان العديد من الدراسات استخدمت استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير واستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة في المدى الطويل، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، وكذلك استخدام أحد اختبارات جذر الواحدة وهما: Fuller - Dickey Augmented وكذلك اختبار PERRON – PH(جمال، محمد، نسرين، 2019؛ المصبح، 2008؛ إبراهيم ، 2015؛ Furuoka،2007؛ Seputiene،2011؛ Alisa، 2015؛ Apergis،2008)، بينما قامت دراسات أخرى باستخدام ارتباط بيرسون لاختبار تحليل بيانات معدلات الأجور اليومية والتضخم (صبيح،2015)، بينما أجرت دراسات أخرى اختبارات السببية Granger واختبارات داربن واتسون (شيخ العيد،2021؛ عقون،2011؛ إبراهيم،2015)، بينما استخدمت دراسة علي (2016) اختبار Chow Test لبيان مدى تأثير العلاقة بين الأجور والإنتاجية. اما نتائج هذه الاختبارات فكانت متباينة حيث عند تطبيق اختبارات داربن واتسون والسببية Granger وجود أثر بين متغير التضخم وبين متغير البطالة حيث أظهرت الدراسة وجود العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، حيث إن ثمن تخفيض البطالة حدوث ارتفاع شديد في معدلات التضخم (شيخ العيد،2021)، أما نتائج اختبارات بيرسون فأظهرت وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين التضخم ومعدل الأجر الحقيقي (صبيح،2015)، وبخصوص استخدام نتائج التكامل المشترك واختبارات جذر الوحدة فأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الأجور والبطالة في المدى القصير(جمال، محمد، نسرين، 2019)، في حين أظهر استخدام اختبار Johansen cointegration وجود علاقة تكامل مشتركة وسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة بشكل عكسي (Furuoka،2007).

بناء على النظريات والدراسات الاقتصادية والأدبية أعلاه، بالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياشي من أجل بناء نموذج لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الأجورالنقدية، النمو الاقتصادي، التضخم) على مستويات البطالة في فلسطين كمتغير تابع خلال الفترة 2004-2020، وذلك على النحو التالي:

حيث أن: : معدل البطالة في فلسطين، : متوسط الأجر اليومي بالشيقل في فلسطين، : نسبة النمو الاقتصادي في فلسطين، : نسبة التضخم في فلسطين،: الخطأ العشوائي.

5.2 الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير:

اعتمدت الدراسة على النماذج القياسية باستخدام برنامج (SATAT 17)، على طريقة استخدام تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها دور في جعل العلاقات الاقتصادية قابل للقياس الكمي، وذلك للتأكد من مدى إستقرارية السلسلة الزمنية، حيث تم الاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنماذج القياسية وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج .

5.3 البيانات:

تم تجميع البيانات لكل المتغيرات بالاعتماد على البيانات الإحصائية الربعية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كالتالي:

الجدول رقم (5) تعريف متغيرات الدراسة

Variable	Observations	Mean	Std. dev	Min	MAX
Unemployment	68	24.58971	2.23394	18.7	28.6
Wages H	68	81.42353	10.76411	57.7	108.3
Economic growth	68	7008295.	3.761279	11.09-	12.1
Inflation	68	3251471.-	9.377828	76-	3.3

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج STATA

شكل رقم (10) متغيرات الدراسة بيانيا

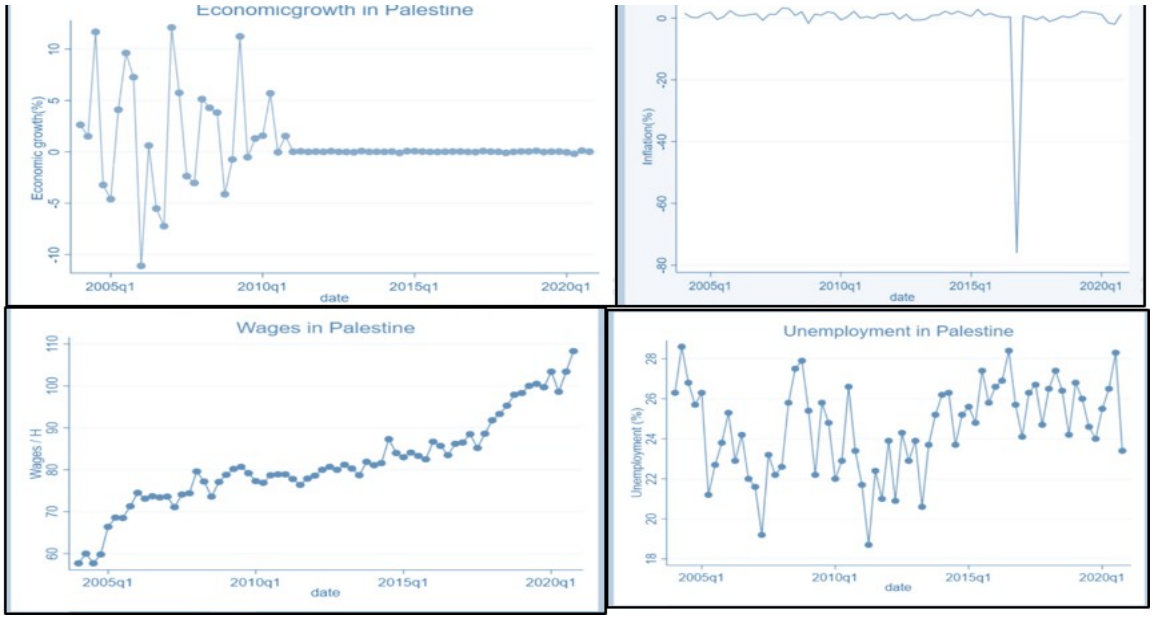

المصدر: برنامج STATA

5.4 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الفرض الرئيسي بوجود علاقة في الأجور والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني، ومن المتوقع ان تكون هذه العلاقة ذو دلالة معنوية باتجاه موجب وطردي، وسيكون ذلك منافي للنظرية الاقتصادية والتي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين الأجور والبطالة، نتيجة خصوصية الاقتصاد الفلسطيني.

5.5 نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين البطالة والأجور في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2004-2020

سيتم تقدير النموذج القياشي لتوضيح العلاقة بين الأجور والبطالة والمحددات الأخرى، كما تم التوضيح سابقا، عن طريق استخدام السلاسل الزمنية.

5.6 اختبار معامل الارتباط بيرسون:

الجدول رقم (6) نتئج اختبار معامل الارتباط بيرسون

Variable	coefficient	P.value
Wages H	0.1965	0.1084
Economic growth	-0.1930	0.1147
Inflation	-0.0673	0.5857

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Stata

في البداية وقبل فحص مدى استقرارية السلسلة الزمنية عن طريق اختبارات جذر الوحدة نقوم بفحص العلاقة ومدى قوتها بين المتغيرات واتجاهها عن طريق معامل الارتباط بيرسون، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (6)، أنه لا يوجد علاقة ارتباط، بين البطالة والأجور بسبب عدم وجود مستوى دلالة معنوية عند 10% مع العلم ان اتجاه العلاقة طردية. كذلك لا يوجد علاقة ارتباط، بين البطالة والنمو الاقتصادي بسبب عدم وجود مستوى دلالة معنوية عند 10% مع العلم ان اتجاه العلاقة عكسية. وأيضا لا يوجد علاقة ارتباط، بين البطالة والتضخم بسبب عدم وجود مستوى دلالة معنوية عند 10% مع العلم ان اتجاه العلاقة عكسية.

5.7 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Fuller - Dickey Augmented وكذا اختبار Perron – Phillip

الشكل رقم (11) العلاقة بين الأجور والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني قبل استقرار السلسلة

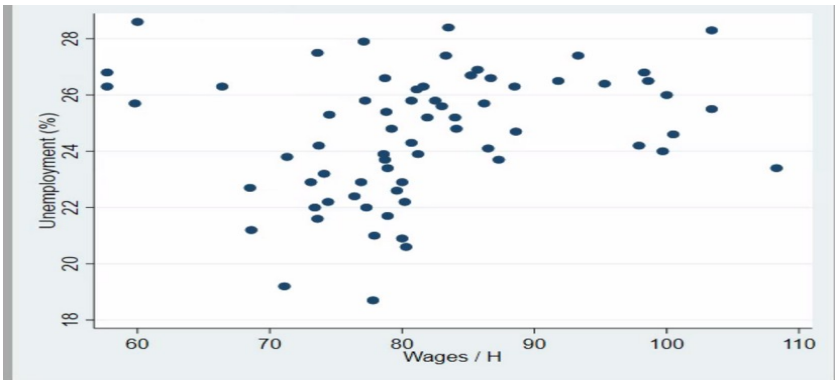

المصدر: برنامج STAT

5.7.1 نتائج إختبارات Fuller - Dickey Augmented (AFD). (PP) Perron – Phillip

Variable	AFD		PP	
	Level	Difference 1st	Level	Difference 1st
Unemployment	**0.0164**	**0.0000**	**0.0001**	**0.0000**
Wages H	**0.3868**	**0.0001**	**0.6253**	**0.0000**
Economic growth	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
Inflation	**0.0002**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**

الجدول التالي

يوضح نتيجة اختبارات السكون والاستقرار للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام اختبارين ADF و PP.

الجدول رقم (7) Unit Root Test using Phillips- Perron and Fuller - Dickey Augmented Test

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج STAT *At a level of significance of 5%

لاحظ من الجدول أعلاه أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة ومستقرة في المستوى العام، ماعدا متغير الأجور فقد تميز بعدم السكون والاستقرار في المستوى العام عند مستوى دلالة معنوية 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأن السلسلة يوجد بها جذر الوحدة وانها غير مستقرة (H_0) لذلك تم أخذ الفرق الأول لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 5% لسكون واستقرار السلسة من جديد، ونستنتج من ذلك أن السلسلة الزمنية متكاملة ومستقرة من الدرجة الأولى بعد أخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات، وبذلك لا نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS كونها هذه الطريقة تعتمد على أن تكون السلسلة مستقرة عند المستوى العام، ولكن هذه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، لذلك سيتم استخدام اختبارات أخرى للحصول على نتائج العلاقة بين الأجور والبطالة.

5.7.2 اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

في ضوء نتائج اختبارات استقرار السلسلة والتي استقرت عند الفرق الأول، نقوم بإجراء اختبارات التكامل المشترك من أجل اختبار وجود علاقة بين البطالة والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل:

5.7.2.1 تحديد فترات التباطؤ المثلى Optimum Lag periods :

معظم نماذج الانحدار الخاصة بالسلاسل الزمنية تفترض أن أثر المتغير المستقل مباشر وفوري على المتغير التابع، بعبارة أخرى هناك عدم اعتبار لأثر الفترة السابقة. واقع الحال يشير إلى أن أثر الفترة السابقة قد يعمتد على أكثر من فترة زمنية واحدة، حيث أنه في الاقتصاد تتطابق زمن الحدث أو الظاهرة مع زمن سببه، لذلك تشمل نماذج الانحدار التي تعتمد على السلاسل الزمنية أحيانا متغيرات مستقلة متباطئة، وفي تلك الحالة فإن استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة تتباطأ عبر الزمن، وتعرف تلك النماذج بنماذج المتغيرات المتباطئة مثل دراسة العلاقة بين الأجور والبطالة، يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك، تحديد فترات الإبطاء المثلى:

الجدول رقم (8)Optimal Lag for used Model According to VAR Analysis

Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	**448.604-**				**56.9613**	**15.3939**	**15.447**	**15.5288**
1	**309.23-**	**194.75**	**16**	**0.000**	**4.48479 ***	***12.8509**	***13.1167**	***13.5266**
2	**377.247-**	***27.996**	**16**	**0.032**	**4.80643**	**12.914**	**13.3924**	**14.1283**
3	**368.278-**	**17.937**	**16**	**0.328**	**6.08062**	**13.1337**	**13.8247**	**14.8878**
4	**-361.694**	**13.17**	**16**	**0.660**	**8.40326**	**13.4279**	**14.3316**	**15.7217**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج STATA * Optimal Lag

يوضح الجدول أعلاه فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة وفقا لمعيار FBE .AIC . HQIC. SBIC، أي ان الربع الحالي لمعدل البطالة يتأثر بالربع الماضي لمتغيرات الأجور والتضخم والنمو الاقتصادي.

5.7.2.1 إختبار يوهانسن- جوسيلوس للتكامل المشترك The Johansson-Josie Los Cointegration Test

يعتبر اختبارالتكامل المشترك بمنهجية يوهانسون، النموذج المثالي لمعرفة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج على المدى الطويل لأكثر من متغير، في حين يعتبر اختبار Angel Granger مناسب للمتغير الواحد فقط، فبعد استقرار السلسلة على الفرق الأول وتحديد فترة الابطاء بفترة واحدة يتم تحليل اختبار التكامل المشترك بمنهجية يوهانسن وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، فإن الاعتماد الأساسي يندرج على اختبارين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى وهما: اختبار الأثر Test Trace وفيه نختبر الفرضية الصفرية H_0، الذي يتضمن أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q في مقابل الفرض البديل H_1 الذي يشير إلى أن $r=q$[7] ويحسب على النحو التالي:

الجدول رقم (9) Results of Johansen tests for Cointegration

المصدر: من إعداد الباحث

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**Critical Value 5%**
None	0	127.0984	47.21
At most 1	0.55501	72.8487	29.68
At most 2	0.53014	***22.2418**	15.41
At most 3	0.26318	1.7792	3.76
At most 4	0.02621		

باستخدام برنامج Stata * تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة معنوية 5 %.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الأثر Trace Statistic، حيث يوضح الجدول وجود متجهين للتكامل المشترك بمستوى معنوية 5%، حيث إن قيمة الأثر 22.2418 أكبر من القيمة الجدولية 15.2418، وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0: r =

[7] r: عدد الاتجاهات في اختبار التكامل المشترك
P: قيمة العلاقة المعنوية

0)) بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة (H_1: r = 1))، مما يؤكد اختبار الأثر، وعليه نستنتج وجود علاقة بين البطالة والأجور وباقي المتغيرات في المدى الطويل في الاقتصاد الفلسطيني.

5.7.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ "Error Correction Model "ECM :

بما أن اختبار التكامل المشترك يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، فإن نموذج ECM يساعد على تحديد اتجاه هذه العلاقة في الأجل الطويل والقصير، حيث تشير معلمة تصحيح الخطأ ECM أو سرعة التعديل Adjust of Speed إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف المتغير المستقل في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع ان يكون هذا المعامل سالبا، لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، أما المعالم Coefficients فتشير إلى اتجاه العلاقة في المدى القصير. الجدول التالي يبين نتائج تقدير نموذج ECM حسب منهجية جوهانسون:

الجدول رقم (10)Johansson Error Correction Model Estimation Table

Variable	Coefficients	Std. Error	t-Statistic	Prob
ECM (U-1)	0461704.-	0141577.	3.26-	0.001
D-Wages	0000985.-	0002045.	0.48	0.630
D-Economic growth	2100401.	0261689.	8.03	0.000
D-Inflation	0066697.	0918309.	0.07	0.942

من إعداد الباحث باستخدام برنامج Stata

ويمكن اختزال الجدول أعلاه بالمعادلة التالية:

Unemployment = -.001(D-Wages) + .210 (D-Economic growth) + .0066(D-Inflation) - .046 (U-1)

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ جاءت سالبة ومعنوية باحتمال 0.001 وبلغت -.04617 ، أي ان سرعة تكيف الاختلالات في المدى القصير إلى التوازن في الأجل الطويل هو 4.6 % في الربع الواحد تقريبا، (سرعة تعديل اختلال النموذج المقدر تقريبا 4.6% ربعيا)، وبمعنى اخر يشير حد تصحيح الخطأ إلى أن ما نسبته 4.6% من الخطأ في البطالة بالتغيرات المستقلة يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية الواحدة (ربع تقريبا)، وهذا يشير إلى ان تصحيح الخطأ يحتاج ثمانية أرباع ونصف تقريبا لتعود البطالة إلى مستواها التوازني في الأجل الطويل بعد حصول صدمة في المتغيرات بافتراض حصول صدمة في المتغيرات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها. وبالنظر إلى معاملات النموذج Coefficients والتي تبين تأثير المتغيرات في الأجل القصير يتضح أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية في الأجل القصير بين البطالة والأجور مع العلم أن اتجاه العلاقة سالبة. يوجد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والبطالة ذات دلالة معنوية في الأجل القصير. يوجد علاقة إيجابية بين التضخم والبطالة ذات دلالة معنوية في الأجل القصير.

6.1 تقدير نموذج العلاقة بين البطالة والأجور:

تفترض منهجية جوهانسون أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى العام، ماعد متغير تصحيح الخطأ، ولذلك يتم عمل تقدير تصحيح الخطأ، لذلك تصبح جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى العام وبذلك نستطيع اختبار طريقة المربعات الصغرى OLS المقدرة بعد ادخال متغير البواقي residuals:

الجدول رقم (11) Results of Estimating the Relationship Between Unemployment and Wages

Variable	Coefficients	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOGWAGES	1.270433	2.110316	0.60	0.549
Economic growth	0884618.-	0518437.	1.71-	0.093
Inflation	011587.	0062866.	1.84	0.070
CONS	7.011317	9.114621	0.77	0.445
R^2 = 29%				

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Stata

6.2 نتائج النموذج القياسي:

أظهرت اختبارات جوهانسون عن طريق نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير،حيث نلاحظ ان معامل التصحيح هو سالب (-0.46) ومعنوي(-3.26)، وبالتالي توجد علاقة في المدى القصير بين متغيرات الدراسة،وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقات التوازنية في المدى الطويل، وأن ألية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج. كذلك أظهر إختبار التكامل المشترك أن يوجد علاقة بين جميع متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع البطالة على المدى الطويل. وعند إجراء طريقة المربعات الصغرى، وذلك بعد استقرار السلسلة عند المستوى العام، أظهرت طريقة OSLS علاقة طردية على المدى الطويل ذات دلالة معنية بين الأجور النقدية والبطالة. كذلك يوجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة على المدى الطويل حسب النموذج، حيث كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة مئوية واحدة، إنخفضت البطالة بنسبة 8% تقريبا. وتفسر 29% الأجور النقدية والتضخم والنمو الاقتصادي أسباب ارتفاع البطالة، في حين أن 71% أسباب أخرى غير مذكورة في النموذج.

7.1 نقاش النتائج:

7.2 نقاش النتائج الوصفية:

حاولت هذه الدراسة تقديم دراسة تحليلية وصفية للأجور والبطالة من خلال الفترة (2004 – 2020)، حيث تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك على خلفية ارتفاع الأجور الاسمية، وهذا الارتفاع مصاحب لارتفاع المستوى العام للأسعار، دون ارتفاع حقيقي للأجور الحقيقية، مما يعكس انخفاض القدرة الشرائية لدى الكثير من المواطنين، وبالتالي تكديس البضائع، وانخفاض الطلب، وهذا بطبيعة الحال سيؤدى إلى خفض الإنتاج، وخفض الأجور وتسريح العمال، وارتفاع معدلات البطالة بشكل عام، وذلك نستنتج أن البطالة ظاهرة اختلال في توازن سوق العمل، وهي تمثل جزء غير مستغل للطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما أنها هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى زيادة معدلاتها مثل معدلات نمو السكان المرتفعة ، كذلك تبعية سوق العمل الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلي، وفشل مخرجات التعليم وعدم موائمتها لسوق العمل، أما الأجر النقدي، فهو المحرك الرئيسي لعملية الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد بشكل عام، ولاحظنا أن علاقة الأجور النقدية (الاسمية) مع معدلات البطالة هي علاقة موجبة، ورأينا كيف تتزايد معدلات البطالة مع تزايد الأجور الاسمية نتيجة عدم تزايد مستويات الأجور الحقيقية، وبالتالي تبقى معدلات البطالة تتزايد.

7.3 نقاش النتائج القياسية:

أظهر اختبار جذر الوحدة أن متغيرات النموذج (البطالة، الأجور، النمو الاقتصادي، التضخم) غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وأظهرت نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ، ان علاقة البطالة في الأجور في الأجل القصير باستخدام منهجية "جوهانسون" لها قدرة تفسيرية جيدة، حيث أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر 46 %من تغيرات البطالة، بمعنى أي أنه كل ثمانية أرباع سيتم تصحيح توازن علاقة البطالة بالأجور في المدى القصير، ولكل رغم أن اتجاه العلاقة بين الأجور النقدية والبطالة هو عكسية، لكن لم تستطع الأجور المساهمة في تفسير معدلات البطالة في الأجل القصير، وهذا متوافق مع دراسة جمال، محمد، نسرين (2019)، كذلك أظهر اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسون" وجود علاقة تكامل مشترك بين)البطالة، الأجور، النمو الاقتصادي، التضخم) مما يجعل هذه المتغيرات تتخذ سلوكا متشابها في الأجل الطويل أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث أن الأجور تعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في البطالة ولكنها ليست الوحيدة فهناك متغيرات أخرى لها تأثير بالغ الأهمية على البطالة، كذلك الحال وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من البطالة في فلسطين والأجور والتضخم، في المدى الطويل عند مستوى معنوية 10% وهذا مخالف لبعض الدراسات والادبيات الاقتصادية التي تم ذكرها في الدراسة، حيث تعارضت نتائج الدراسة مع دراسة جمال، محمد، نسرين (2019)، والتي أظهرت وجود علاقة عكسية بين البطالة والأجور، كما أكدها منحنى فيلبيس، أما دراسة Seputiene (2011)، أكدت على وجود علاقة عكسية بين بعض دول الاتحاد الأوروبي، وهو اتفق مع منحنى فلبيس فيه، في حين ظهرت علاقة طردية بين الأجور والبطالة في دول أخرى مثل بعض دول أوروبا الشرقية، وهذا ما يتفق مع نتائج هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين الأجور والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني في المدى الطويل، وهو بالمناسبة ما يتفق مع منحنى فيلبيس في المدى الطويل الذي يظهر العلاقة الطردية بين الأجور النقدية والتضخم والبطالة، . ويمكن القول أنه غالبا ما تتأثر هذه العلاقة بطبيعة الاقتصاد الفلسطيني وبياناته، حيث يمثل معدل البطالة متوسطا لمعدلاتها المتباينة ما بين الضفة وغزة واتساع الفجوة بينهما (الضفة 15%، قطاع غزة 45%)، كذلك تتفاوت مستويات الأجور بين المنطقتين تفاوتاً حاداً حيث تصل في الضفة الى حوالي 100 شيكل يومياً بينما تتمحور في غزة حول 50 شيكل، واذا أضفنا مستويات الأجور للعاملين في إسرائيل فإن حدة الفجوة بين الأجور تتسع حيث يصل أجر العامل اليومي الى حوالي 300 شيكل، حيث يؤثر مستوى الأجور المرتفع في إسرائيل على المستوى العام للأجور في فلسطين بينما تستمر معدلات البطالة في الصعود. ناهيك عن تباين معدلات نمو البطالة والاجور وتقلبها لكلا المنطقتين معا ولهما منفردتين. وغالبا ما لا يتوفر اتجاها عاما واضحا في العديد من بيانات الاقتصاد الفلسطيني نتيجة مجمل الاختلالات الهيكلية وعدم اليقين الناجم عن سياسات الاحتلال وتدخلاته، وتأثر الاقتصاد الفلسطيني بحجم المساعدات الخارجية التي قد تتراجع أو تتوقف، كذلك الحال وجود التضخم المستورد الذي يثقل الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، وهذا بطبيعة الحال يعكس العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم، نتيجة ان الأسعار في فلسطين مرتبطة بأسعار الاقتصاد الإسرائيلي ، أيضا من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من البطالة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وهذا ما اتفقت معه العديد من الدراسات الأدبية (نصر،2003؛ عيسى،2013؛ شيخ العيد،2021)، وهو أيضا يتفق مع النظرية الاقتصادية لعلاقة البطالة مع النمو الاقتصادي والمتمثلة في قانون أكيون ، والذي ينص على " وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدّلات البطالة حول معدّلها الطبيعي و التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل" وهو ما جاءت به نتائج النموذج القياشي في الدراسة، حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة مئوية واحدة،

يخفض مقدار البطالة بنسبة 8%. أما بخصوص النموذج المقدر خلال فترة الدراسة فهو يعتبر أفضل نموذج لقياس العلاقة بين الأجور والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لأن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية كما أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية الأدبية (جمال، محمد، نسرين، 2019؛ المصبح، 2008؛ إبراهيم، 2015؛ Furuoka،2007؛ Seputiene،2011؛ Alisa، 2015؛ Apergis،2008). وفي نهاية نقاش هذه النتائج وربطها بأدبيات الدراسة والنظريات الاقتصادية، يمكن القول بان الاقتصاد الفلسطيني من الصعب ربطه بالنظريات الاقتصادية، نظرا لما يعانيه من تشوهات واختلالات هيكلية يعاني منها منذ عقود من الزمان.

8.1 التوصيات

إن السناريوهات التنبؤية التي أشارت إليها سلطة النقد الفلسطينية في تقريرها " التنبؤات الاقتصادية الربعية، الربع الرابع، 2021" والتي توقعت فيه تحقيق الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو بنسبة 4.5% بالمقارنة مع الربع الرابع للعام الماضي، نتيجة تحسن مستوى التحويلات المالية للقطاع الخاص بنسبة 4% على أساس سنوي، وإرتفاع عدد العمال الفلسطينين في إسرائيل بمعدل 3% بالمقارنة مع الربع المناظر للعام الماضي، بالإضافة إلى نمو تسهيلات القطاع الخاص وزيادة الانفاق الحومي. وفي ضوء هذه الدراسة والتي تدرس العلاقة بين مستويات الأجور النقدية ومعدلات البطالة، وبناء على النتائج الواردة في الدراسة أعلاه، يستعرض الباحث من وجهة نظره جملة من التوصيات، تتمثل في البداية في انشاء مركز معلومات كامل ومتكامل، يتم ربط فيه الهيئات الحكومية مثل وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي والمديريات والجامعات، لإنشاء قاعدة بيانات تعمل على خلق توازن بين الوظائف المطلوبة والمتوافرة في سوق العمل وبين التخصصات الجامعية، كذلك فإن دور الرقابة الحكومية محوري واستراتيجي على القطاع الخاص، وسياسة الحد الأدنى للأجور، من الضروري كذلك الاهتمام بجودة التعليم منذ الصغر، لخلق جيل منذ النشأة الأولى واعي ومثقف ومتعلم ومدرك لأهمية الوطن ومساهمته في خلق اقتصاد فلسطيني مستقل ومستقر، والدعم الحكومي للقطاع الخاص وليس مزاحمته، والاستدانة منه، وإعادة تنظيم القاعدة الضريبية على شركات القطاع الخاص، والاهتمام بالتدريب المهني وتشجيع الطلبة عليه ومنح الحوافز اللازمة للتسجيل فيه، مراقبة التجار من قبل وزارة الاقتصاد لعدم العبث بالأسعار أوقات الازمات. وأخيرا وهو الأهم تغليب قضية فلسطين على مصالحنا جميعا للمضي قدما في تحرير قدسنا وأرضنا.

9.1 المراجع:

9.2 المراجع العربية:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،التقرير السنوي،2002م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمسح أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية للعام 2020م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021، 2020م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة مسوح اقتصادية الحسابات القومية، سنوات مختلفة، 1994-2020م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، 1995-2020م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة كانون الأول 2020، الربع الرابع، 2021.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك، حسب أقسام الانفاق الرئيسية والمنطقة للأشهر من كانون ثاني - كانون أول 2020 ونسبة التغير عن الأشهر من كانون ثاني - كانون أول 2019

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يوم العمال العالمي،2021.

القريشي،"إقتصاديات العمل"،دار وائل، الأردن،2007.

الطلافحة،"حول معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"،سلسلة الخبراء،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2012.

المراقب الاقتصادي، الربع الأول والثاني، 2020.

المصبح، "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية بإستخدام منهجية التكامل المشترك"، مؤتمر دولي بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط،مصر،2008.

جامع،"المعطلون والبطالة:تشخيص وتحليل البطالة في مصر"،ج1،المكتب الجامعي الحديث،2001.

جمال،محمد،نسرين،"دراسة تحليلة وقياسية للأحور والبطالة في الجزائر للفترة (1980-2016)،مجلة شعشاع للدراسات الاقتصادية،المجلد الثالث،العدد الثاني،2019.

زكي، "الاقتصاد السياشي للبطالة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998م.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020م.

سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية، الربع الرابع، 2021.

شيخ العيد، العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة قياسية للفترة(1997 - 2019م(،مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، فلسطين،2021.

صبيح، "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأحور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004 -2013)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول،فلسطين-غزة،2015.

عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الأثار، الحلول"،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة:دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010.

عيسى،الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر في غزة، فلسطين،2013.

علي،تحليل إقتصادي قياشي للعلاقة بين الأجور والانتاجية في قطاعات الإقتصاد القومي"،قسم الدراسات الاقتصادية،مركز بحوث الصحراء،مصر،2016.

قاعدة بيانات البنك الدولي.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، التقرير السنوي، 2011م.

منظمة العمل الدولية، أثر وباء كوفيد- 19 على سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقييم نموذج التوقعات الاقتصادي،2020.

نصر،اثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني،قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2003.

نور الدين، سميرة، إبراهيم، "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الابطاء الموزعة ARDL."، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة،2016.

9.3 المراجع الاجنبية:

Alisa, "The Relationship between Inflation and Unemployment: A Theoretical Discussion about the Philips Curve", Journal of International Business and Economics, Published by American Research Institute for Policy Development,2015.

Apergis & Theodosiou, "The Employment –Wage Relationship: Was Keynes right after all", University of Aberdeen & University of Macedonia at Thessaloniki,2008.

Phillips, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861–1957", Economica, November 1958.

Seputiene, "The Estimation of the Relationship Between Wages And Unemployment in The European Union", Siauliai University, Social Sciences Faculty, Department of Economics, Lithuania,2011.